World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الأولى
روما، 14 يناير/كانون الثاني 2026
وروما، 24 – 27 فبراير/شباط 2026

التوزيع: عام
التاريخ: 19 ديسمبر/كانون الأول 2025
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 7 من جدول الأعمال
WFP/EB.1/2026/7-A/4/DRAFT
المسائل التشغيلية – الخطط الاستراتيجية القطرية
لاتّخاذ قرار

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

مشروع الخطة الاستراتيجية القطرية للعراق (2026-2029)

المدة	1 مارس/آذار 2026 - 31 ديسمبر/كانون الأول 2029
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**	278 064 99 دولارا أمريكيا
إطار المساءلة عن النتائج*	1-3

* إطار المساءلة عن النتائج هو نهج لقياس الأداء يجمع بين تتبع البرامج والتتبع المالي ويقدم نهجا قائما على النتائج للبرمجة التي تركز على الأشخاص.

موجز تنفيذي

نفض العراق عنه غبار النزاع وانعدام الأمن، ويمضي الآن في رسم مسار طموح لمعالجة الفقر والحد من الاعتماد على المساعدة الإنسانية. ومنذ عام 2021، وسّعت حكومة العراق نظامها الوطني للمساعدة الاجتماعية والغذائية وقامت بإصلاحه، واستثمرت في العمل الاستباقي، وتولت قيادة التخطيط لإيجاد حلول دائمة للسكان النازحين. ومع ذلك، لا تزال التحديات الهيكلية العميقة مستمرة: لا يزال مليون شخص نازحين داخليا، ويواجه 4.9 مليون عائد عوائق تحول دون إعادة إدماجهم، ولا يزال 300 000 لاجئ وطالب لجوء بحاجة إلى المساعدة. ولا تزال ندرة المياه والتملح والتصحر تقوض النظم الغذائية وسبل كسب العيش، ما يدفع إلى نزوح جديد وثانوي، حيث نزح حاليا 170 000 شخص نتيجة لذلك.

وتترك هذه الضغوط، إلى جانب العوائق المستمرة التي يواجهها النازحون الساعون إلى العودة، الأسر عرضة لانعدام الأمن الغذائي. وفي حين تمضي الحكومة قدما في تنفيذ إصلاحات مهمة، لا يزال هناك عمل بالغ الأهمية يتعيّن إنجازه لإدماج النازحين في البرامج الوطنية للمساعدة الاجتماعية والغذائية، وتفعيل العمل الاستباقي، وتعزيز القدرة التكيفية للنظم الغذائية وسبل كسب العيش. وسيكون من الضروري توفير دعم تقني مستدام من الشركاء لتعزيز القدرات الوطنية، وترسيخ التخطيط الواعي بالمخاطر، وبناء نظم مستجيبة للصدمات بما يقلل الاعتماد في المستقبل على المساعدة الإنسانية الواسعة النطاق ويحمي المكاسب التي حققتها الحكومة بشق الأنفس.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة V. Guarnieri
مساعدة المديرة التنفيذية
إدارة العمليات البرامجية
بريد إلكتروني: valerie.guarnieri@wfp.org

السيد A. Singh
المدير القطري (بالإنابة)
بريد إلكتروني: amit.singh@wfp.org

وتشكل الخطة الاستراتيجية القطرية للعراق للفترة 2026-2029 تحولا حاسما في مشاركة **البرنامج**، حيث تختتم العناصر المتبقية من مساعداته الغذائية الإنسانية وتتجه نحو جهود التعافي وتعزيز النظم بقيادة وطنية وعلى أساس التمويل المشترك والوعي بالمخاطر. ويتمثل جوهر هذه الخطة في التسليم التدريجي للمسؤولية عن البرامج إلى الحكومة، مصحوبا بتعزيز القدرات في مجال العمل الاستباقي والنظم الغذائية وبرامج المساعدة الاجتماعية والغذائية الوطنية. ويعبر هذا الانتقال نحو حلول ممولة محليا ومملوكة حكوميا عن وضع العراق كبلد متوسط الدخل من الشريحة العليا وازدياد استقراره.

وتتواءم الخطة الاستراتيجية القطرية للعراق للفترة 2026–2029 مع سياسة **البرنامج** بشأن إضفاء الطابع المحلي (2025)، وتضع **البرنامج** في موقع المُمكِّن للنظم الذي يدعم القيادة الحكومية، مع الاحتفاظ بقدرة احتياطية محدودة في حال وقوع صدمات. وتشمل الخطة ثلاث حصائل متكاملة:

- *الحصيلة 1:* تمكُّن السكان المتضررين من الأزمات في العراق، بمن فيهم النازحون داخليا والعائدون، من تلبية احتياجاتهم الغذائية والاحتياجات الأساسية الأخرى في أثناء الأزمات وبعدها.
- *الحصيلة 2: تمتّع* السكان المستهدفين في العراق بسبل كسب عيش أكثر قدرة على الصمود واستفادتهم من النظم الغذائية المحسنة بحلول عام 2029.
- *الحصيلة 3: امتلاك المؤسسات الوطنية ودون الوطنية في العراق قدرات ونظما معززة في مجالات التحليل والسياسات والبرامج لتوفير دعم أفضل للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والسكان الضعفاء، بحلول عام 2029.*

وفي إطار الحصيلة 1، يهدف **البرنامج** إلى الانهاء التدريجي للمساعدة الغذائية غير المشروطة بحلول نهاية عام 2027، تماشيا مع التزام الحكومة بإغلاق المخيمات وإدماج الأشخاص النازحين داخليا في البرامج الوطنية. وفي إطار الحصيلة 2، سيسعى **البرنامج** إلى تحقيق الاستقرار في سبل كسب العيش في المناطق التي تعاني من الإجهاد المائي والمتدهورة بيئيا من خلال تدابير التكيف الواعية بالمخاطر، مع دعم الحكومة في تولّي قيادة العمل الاستباقي. ويدمج العمل في إطار الحصيلة 3 هذه النُهج في النظام الوطني للمساعدة الاجتماعية والغذائية من خلال المساعدة في تحويل المخططات الرائدة، بما في ذلك نظام التوزيع العام، ومساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة، وعمليات الوجبات المدرسية، وشبكة الأمان الاجتماعي - بما يتيح الإنهاء التدريجي للعمل في إطار الحصيلة 1 على نحو مسؤول. وسيستمر تحسين النطاق الذي تغطيه هذه المخططات ومدى كفايتها وحسن توقيتها، مع التركيز على الأشخاص المعرضين لمخاطر انخفاض مستويات الأمن الغذائي والتغذية.

وتماشيا مع *رؤية العراق 2030*، وخطة التنمية الوطنية للفترة 2024-2028، وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2025-2029، تضع الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2026-2029 **البرنامج** في موقع المحفز والشريك الموثوق في انتقال العراق من الإغاثة الإنسانية المدعومة دوليا إلى نظم غذائية قادرة على الصمود وشبكات أمان اجتماعي بقيادة وطنية. وتهدف الخطة إلى تعزيز الشراكة الوثيقة بين **البرنامج** وحكومة العراق، ودفع عجلة إضفاء الطابع المحلي، وتعزيز القيادة الحكومية، وبناء القدرات اللازمة لتعبئة الموارد المحلية والتمويل. وسيكون استمرار حضور **البرنامج** في العراق بعد عام 2029 مرهونا بالتمويل المحلي، وستشكل رؤية الحكومة وأولوياتها دوره في المستقبل.

مشروع القرار*

يوافق المجلس التنفيذي على الخطة الاستراتيجية القطرية للعراق (2026–2029)، (WFP/EB.1/2026/7-A/4) بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 278 064 99 دولارا أمريكيا.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

1- التحليل القطري وتقييم الاحتياجات

1- العراق بلد متوسط الدخل من الشريحة العليا، ويحتل المرتبة السادسة والعشرين بعد المائة بين 193 بلدا في مؤشر التنمية البشرية.[1] وتوفّر شريحته السكانية الفتية والمتنوعة والمتزايدة في المناطق الحضرية[2] إمكانات كبيرة، ولكنها تزيد أيضا من الضغوط على الموارد والخدمات والبنية التحتية في سياق حيث لا يزال الفقر مستفحلا. ويعتمد اقتصاد العراق على النفط،[3] ما يجعل البلد شديد التعرّض لصدمات أسعار النفط العالمية وللمخاطر الطويلة الأجل، مثل الاختلالات المالية، والاستثمار العام المحدود، والنمو الاقتصادي البطيء. وانتقل العراق من عمليات الاستجابة للأزمات الواسعة النطاق إلى التركيز على التعافي وتعزيز النظم. غير أنه، وعلى الرغم من الجهود الحكومية الكبيرة، فإن المشهد السياسي والاقتصادي المتغير يعني أن القدرات المؤسسية لا تزال قيد إعادة البناء، في حين أن التغييرات المتكررة في القيادة والقيود الأمنية تبطئ وتيرة تصميم السياسات وتنفيذها. وتُقوِّض الثغرات المستمرة في الحوكمة والبنية التحتية وتقديم الخدمات القدرة على الصمود وتعيق جهود الحد من الاحتياجات الإنسانية. وتزيد عوامل الإجهاد الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، من مخاطر الاضطرابات الاجتماعية - وهي حالة تفاقمت بسبب الديناميات الإقليمية المعقدة.

2- ويبلغ معدل الفقر في العراق 17.5 في المائة، ويعيش 11 في المائة من السكان في فقر متعدد الأبعاد؛[4] ويعيش ما يقرب من نصف جميع الأطفال (نحو 8 ملايين)[5] في فقر متعدد الأبعاد. وبالاقتران مع ارتفاع معدلات البطالة، واتساع سوق العمل غير الرسمي، والانخفاض الشديد في معدلات مشاركة النساء[6] في القوة العاملة، يحد الحرمان من قدرة الأسر على الحصول على ما يكفيها من أغذية مغذية ويقوض قدرتها على الصمود. ويُصنف ما يقرب من 28 في المائة من الأسر على أنها معرضة لانعدام الأمن الغذائي، ما يعني أن نسبة كبيرة من السكان معرضة لمخاطر الانزلاق إلى مزيد من انعدام الأمن الغذائي في مواجهة الصدمات وعوامل الإجهاد. وتتمثل الفئات الأكثر عرضة للمخاطر في الأشخاص المتضررين من النزوح والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية المعرّضة لصدمات مرتبطة بالطقس.[7]

3- لا تزال مستويات النزوح مرتفعة. فبحلول مطلع عام 2025، كان ما يقرب من 5 ملايين عراقي نازح قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية، ولكن أكثر من مليون شخص ظلوا نازحين ويعتمدون على المساعدة، إلى جانب 340 000 لاجئ وطالب لجوء، 90 في المائة منهم سوريون.[8] ويفتقر نحو 430 000 شخص[9] معظمهم من النازحين والأشخاص عديمي الجنسية، إلى الوثائق المدنية، ما يعمق إقصاءهم. ولا تزال الحلول الدائمة للنازحين محدودة، وفي كثير من الحالات، تتأثر مناطق منشأ العائدين بالجفاف والتدهور البيئي. وتشكل هذه العوامل عقبات أمام إعادة الإدماج الآمنة والطوعية وتقيد الوصول إلى الخدمات وسبل كسب العيش، ما يزيد من مخاطر النزوح الثانوي.[10]

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2025. تقرير التنمية البشرية 2025. *رهن بخيار: الإنسان والإمكانات في عصر الذكاء الاصطناعي*.

[2] كشف آخر تعداد في العراق، أُجري في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، عن عدد سكان بلغ 46 مليون نسمة. انظر بيانات التعداد الصادرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2025 عن هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية: *هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية - هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية*. وتشير مصادر دولية إلى أن عدد السكان قد يرتفع إلى أكثر من 70 مليون نسمة بحلول عام 2050 (انظر: الأمم المتحدة في العراق. 2023. *التحليل القطري المشترك: العراق 2023*.)

[3] وفقا للبنك الدولي، يشكّل النفط 58 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و95 في المائة من الصادرات، و92 في المائة من الإيرادات الحكومية (انظر: البنك الدولي. 2025. *جمهورية العراق – وثيقة صادرة عن البنك الدولي*).

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط العراقية. 2025. *الفقر متعدد الأبعاد في العراق 2024. تقرير تحليلي*.

[5] مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية. 2022. *دليل الفقر المتعدد الأبعاد الوطني في العراق ودليل الفقر المتعدد الأبعاد المعدل للأطفال – عرض تقديمي*.

[6] تتجاوز البطالة 13 في المائة (36 في المائة بين الشباب). وتُعد مشاركة النساء في القوة العاملة من بين الأدنى عالميا، إذ تبلغ 10 في المائة. البنك الدولي. بدون تاريخ. *توقعات الفقر المتعدد الأبعاد في العراق*.

[7] **البرنامج** وهيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية وهيئة إحصاء إقليم كردستان. تحليل مشترك للأمن الغذائي في العراق: المسح الاجتماعي-الاقتصادي للأسر – الجولة الثالثة 2023–2024 (غير متاح على الإنترنت). في عامي 2024/2023، صُنّفت نسبة 70.1 في المائة من الأسر على أنها آمنة غذائيا، و27.9 في المائة على أنها معرّضة لانعدام الأمن الغذائي، و1.9 في المائة على أنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي. ويُقارن ذلك بعام 2016، حين كانت نسبة 28.9 في المائة من الأسر آمنة غذائيا، و65.5 في المائة معرّضة لانعدام الأمن الغذائي، و5.6 في المائة تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

[8] المنظمة الدولية للهجرة. بدون تاريخ. *مصفوفة تتبع النزوح. لمحة عن النزوح – العراق*.

[9] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2023. *لمحة عامة عن العملية الانتقالية في العمل الإنساني لعام 2023* (نتائج تقييم الاحتياجات المتعدد المجموعات لعام 2022).

[10] تبين من الجولة السابعة للتقييم المتكامل للمواقع الذي أجرته المنظمة الدولية للهجرة أن الجفاف أثّر على 55 في المائة من مواقع العائدين و27 في المائة من المواقع التي تستضيف نازحين داخليا. ومن بين مواقع العائدين الزراعية، أفاد 82 في المائة بوقوع خسائر في الغلات، وأفاد 79 في المائة بأن الأسر تخلّت عن

4- وتشكل الصدمات المرتبطة بالطقس تحديا خطيرا للنظم الغذائية في العراق وتزيد من مخاطر حاجة الأشخاص إلى المساعدة الإنسانية. وبحلول مارس/آذار 2025، كان هناك أكثر من 000 170 شخص لا يزالون نازحين في الأنحاء الوسطى والجنوبية من العراق بسبب الصدمات المرتبطة بالطقس.[11] ويحتل العراق المرتبة 23 في مؤشر البلدان المصنفة بحسب شدة الإجهاد المائي الذي من المتوقع أن تواجهه في عام 2040.[12] وتتعرض نسبة 40 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في جنوب العراق لمخاطر التصحر، مع تزايد تواتر وشدة الجفاف والفيضانات والعواصف الرملية وموجات الحر.

5- يهدد كل من الملوحة والتصحر الناتج المحلي من الحبوب وسبل كسب العيش الريفية وإمكانية الحصول على الغذاء، في حين أن الممارسات الزراعية السيئة وسلاسل القيمة الضعيفة والخسائر ما بعد الحصاد تقلل من الإنتاجية بصورة أكبر. ويستورد العراق نصف احتياجاته الغذائية المحلية، ما يجعل النظم الغذائية والأسواق عرضة للصدمات الخارجية والمرتبطة بالطقس، مثل تقلبات الأسعار العالمية واضطرابات التجارة. ويساهم كل ذلك في زيادة الضعف، ولا سيّما بين الأسر الريفية الفقيرة والسكان النازحين والعائدين وسائر الفئات المهمشة اجتماعيا واقتصاديا. ولا تزال الزراعة تشكل مصدرا رئيسيا لسبل كسب العيش في العراق، إذ يعمل فيها نحو 20 في المائة من القوة العاملة ولا تزال تشكل مصدرا مهما لدخل لسكان الريف.[13] وفي حالات شحّ الأمطار، تسفر خسائر المحاصيل عن تراجع دخل اليد العاملة الظرفية وتحدّ من إمكانية الحصول على الغذاء.[14]

6- ويواجه العراق عبئا مزدوجا ناجما عن سوء التغذية. فبين الأطفال دون سن الخامسة، يعاني 10 في المائة من التقزم و6.6 في المائة من فرط الوزن.[15] وتبلغ نسبة السمنة لدى البالغين 40 في المائة بين النساء و26.5 في المائة بين الرجال[16] بسبب الأنماط الغذائية السيئة والاعتماد المفرط على الأغذية الأساسية من نظام التوزيع العام. ولا يزال فقر الدم مصدر قلق رئيسيا يتعلق بالمغذيات الدقيقة، إذ تعاني 35 في المائة من النساء الحوامل من فقر الدم،[17] وتشير الأدلة إلى انتشار نقص الفيتامين دال.

7- ويضم العراق عددا كبيرا من الأشخاص ذوي الإعاقة.[18] وينجم الكثير من حالات الإعاقة عن النزاع أو عن الأمراض غير المعدية، ويحتاج الأشخاص المتضررون إلى خدمات التغذية والرعاية الصحية والمساعدة الاجتماعية.

8- وعلى الرغم من تراجع معدل التضخم العام وتضخم أسعار الأغذية في السنوات الأخيرة، فإن التفاوت في الدخل، وسوق العمل غير الرسمي الكبير، ومحدودية تغطية المساعدة الاجتماعية والغذائية،[19] خاصة بالنسبة للعمال في القطاع غير الرسمي والعمال

لزراعة بسبب التدهور البيئي. كما أظهر مسح المجلس النرويجي للاجئين لعام 2024 المتعدد المحافظات لمناطق العودة أن 57 في المائة من المزارعين زرعوا مساحات أقل أو استخدموا مياها أقل (وأشار واحد من كل ثلاثة إلى نقص مياه الري)، وسُجّلت حالات تخلّت فيها الأسر عن الزراعة في أقضية مثل سنجار والبعّاج.

[11] المنظمة الدولية للهجرة. 2025. *النزوح الناجم عن المناخ في وسط وجنوب العراق*.

[12] معهد الموارد العالمية. 2023. *أطلس أكويدكت لمخاطر المياه – تصنيف البلدان بحسب الإجهاد المائي المتوقع في عام 2040*. متاح من خلال تحليل معهد الموارد العالمية.

[13] منظمة الأغذية والزراعة. 2025. *الموجز القطري للعراق*.

[14] تؤكد المواسم الأخيرة هذه المخاطر: فبعد أن أدّى الجفاف الشديد إلى خفض إنتاج الحبوب بنسبة 40 في المائة في عام 2022، تعافى الإنتاج في عام 2024 عقب هطول أمطار جيدة. غير أن الموسم 2025/2024 شهد مجددا أمطارا دون المتوسط في الفترة من أكتوبر/تشرين الأول إلى يناير/كانون الثاني، ولم تعد غلات القمح إلا إلى مستويات قريبة من المتوسط بحلول منتصف عام 2025، ما يبرز التقلب الكبير في الإنتاج بين السنوات. وتشير التوقعات للفترة من نوفمبر/تشرين الثاني 2025 إلى يناير/كانون الثاني 2026 إلى استمرار الجفاف ودرجات حرارة أعلى من المتوسط، ما يرفع مخاطر شتاء جاف للمرة الثانية على التوالي. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2025. الموجز القطري للنظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة: جمهورية العراق. شبكة الانذار المبكر بالمجاعة. 2025. *تحليل موجّه: آثار الجفاف على الأمن الغذائي في العراق*. المفوضية الأوروبية ومركز البحوث المشتركة. 2025. *النقاط الساخنة لحالات التقلبات في الإنتاج الزراعي*، تقييم النقاط الساخنة لحالات التقلبات في الإنتاج الزراعي. أكتوبر/تشرين الأول 2025.

[15] الجهاز المركزي للإحصاء في العراق وآخرون. 2019. *المسح العنقودي المتعدد المؤشرات لعام 2018*.

[16] تقرير التغذية العالمي. بدون تاريخ. *ملامح التغذية القطرية – العراق*.

[17] يشير صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن العراق من بين 68 البلدان البالغ عددها 68 بلدا التي تمثل مجتمعة 97 في المائة من وفيات الأمهات والأطفال في العالم. ويُذكر ارتفاع معدل فقر الدم أثناء الحمل (35 في المائة) هو أحد العوامل المساهمة في ذلك. صندوق الأمم المتحدة للسكان. بدون تاريخ. الصحة الإنجابية وصحة الأم – العراق.

[18] تشير بيانات حديثة صادرة عن الأمم المتحدة والحكومة إلى أن معدل انتشار الإعاقة في العراق يتراوح بين 12 و15 في المائة، وهو ما يتواءم عموما مع التقديرات العالمية البالغة 16 في المائة. وتُظهر بعض الفئات الفرعية — مثل الأطفال — معدلات أعلى (18 في المائة)، يُرجّح أنها تعبر عن التعرض للنزاع واختلافات القياس. الأمم المتحدة في العراق. 2023. بيان منسق الأمم المتحدة المقيم بمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، 3 ديسمبر/كانون الأول 2023.

[19] في الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2026–2029، يُقصد بمصطلح "المساعدة الاجتماعية والغذائية" مجموعة من برامج وآليات شبكات الأمان التي تخضع لقيادة وطنية، والمصممة لحماية الأشخاص والأسر المعرّضة للضعف من الفقر وانعدام الأمن الغذائي والصدمات الاجتماعية والاقتصادية. وتشمل هذه البرامج برنامج شبكات الأمان الاجتماعي، ومخطط المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة، ونظام التوزيع العام، وبرنامج الوجبات المدرسية. وتشكل هذه البرامج مجتمعة العمود الفقري لهيكلية شبكات الأمان في العراق.

الريفيين، كلها عوامل تقيد القوة الشرائية وتقوض إمكانية الحصول على أنماط غذائية صحية. ويبلغ ذلك مستويات حادة بصورة خاصة بين الأسر التي تعتمد على حصص غذائية منخفضة التنوع من نظام التوزيع العام وبين اليد العاملة الظرفية.[20]

9- وتتضافر ضغوط الفقر والبطالة والنزوح ومحدودية الفرص المتاحة للمرأة وضعف الخدمات العامة والمخاطر المرتبطة بالطقس لتهدد الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي، ما يؤكد الحاجة إلى نظم أقوى بقيادة وطنية تقلل من الضعف وترسخ القدرة على الاستجابة للصدمات.

2- الأولويات الوطنية والمساعدة الجماعية

10- تحدد *رؤية العراق 2030* مسارا للنمو المستدام والاستقرار والتنمية الوطنية، يركز على الحد من الفقر وتنويع الاقتصاد بهدف تقليل الاعتماد على عائدات النفط. وتعترف خطة التنمية الوطنية للفترة 2024-2028 بقيمة المساعدة الإنسانية المقدَّمة في الآونة الأخيرة، ولكنها ترى أن الدعم الإنساني والإنمائي في المستقبل يشكل جزءا من خدمات الحماية الاجتماعية التي تقودها الحكومة، حيث يتم إدماج الحلول الدائمة للأشخاص المتضررين من النزوح في التخطيط الوطني. وتشمل الأولويات تنمية رأس المال البشري، وتحديث الزراعة، وتوسيع النظام الوطني للمساعدة الاجتماعية والغذائية ورقمنته، واستخدام التخطيط الواعي بالمخاطر لبرامج القدرة على الصمود والتكيف.

11- ويعبر إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2025-2029 عن تحول العراق من الاستجابة الإنسانية إلى تعزيز القدرة على الصمود وتقوية النظم بقيادة حكومية. وبعد إلغاء تفعيل نظام المجموعات في ديسمبر/كانون الأول 2022، انتقل الشركاء الدوليون إلى دعم تقديم الخدمات الوطنية وإصلاحات الحماية الاجتماعية الوطنية. وتماشيا مع مبادرة الأمم المتحدة 80، وفي سياق التمويل المحدود، يعطي فريق الأمم المتحدة القطري الأولوية لدعم النظم التي تقودها الحكومة. ويشدد إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة على الحوكمة المنصفة، وشبكات الأمان الاجتماعي، وسبل كسب العيش القادرة على الصمود، وإدارة المخاطر. ويشارك **البرنامج** في قيادة مجموعة النتائج 2: التنمية الاقتصادية المستدامة وسبل كسب العيش والعمالة في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، ويضمن مواءمة الخطة الاستراتيجية القطرية مع الجهود الجماعية.

12- ولا يزال الأمن الغذائي والتغذية من الأولويات العالية للحكومة. وتشرف وزارة التخطيط على مواءمة التزامات العراق مع المسار الوطني لمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائي، ومؤتمر القمة للتغذية من أجل النمو، وتحالف الوجبات المدرسية، فضلا عن الالتزام بأطر التخطيط للتكيف والتعاون الإقليمي في مجال التغذية. وتدير وزارة التجارة نظام التوزيع العام شبه الشامل، وهو الأداة الرئيسية في العراق لضمان الحد الأدنى من الاستهلاك الغذائي، وتقود إصلاحات لتحسين كفاءته واستهدافه واستدامته. وبالتوازي، تعمل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على إصلاح برنامج شبكات الأمان الاجتماعي، الذي يهدف إلى الحد من الفقر، وإنشاء سجل واحد؛ كما تجري الوزارة إصلاحات أوسع في مجال الحماية الاجتماعية، بما في ذلك مخطط المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة. وتعمل وزارات الزراعة والموارد المائية والبيئة على مبادرات مختلفة لتعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود من خلال تحديث الري، وتعزيز إدارة الأراضي والمياه، وتطوير سلاسل القيمة. وتعزز هذه الوزارات الحماية المالية للمزارعين من خلال التأمين القائم على مؤشرات الطقس وتمويل مخاطر الكوارث ضمن الأطر الوطنية للتكيف وإدارة المخاطر. وتعمل وزارتا التعليم والصحة على إدماج التغذية والوجبات المدرسية في الخدمات العامة، وتسعيان إلى الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتحالف الوجبات المدرسية. وتهدف هذه الجهود مجتمعة إلى بناء نظم بقيادة وطنية قادرة على تحقيق حصائل على نطاق واسع في مجال الأمن الغذائي والتغذية.

13- ويمثل وضع استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية تحولا من البرامج المجزأة إلى نظم موحدة تقودها الحكومة تعالج بمزيد من الفعالية أوجه الضعف طوال دورة الحياة، بما في ذلك لدى الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعزز الحكومة الروابط بين مخططات المساعدة الاجتماعية والغذائية وأسواق التجزئة لتحسين تقديم المساعدة وتوسيع إمكانية الحصول على أنماط غذائية صحية. وفي الوقت نفسه، تعمل على تصميم وتجريب مسارات نحو التمكين الاقتصادي ضمن النظم الغذائية من أجل دعم سبل كسب العيش، وتحسين الأمن الغذائي، وإتاحة انتقال تدريجي إلى سبل كسب عيش أكثر تكيّفا ونُظم حماية اجتماعية قائمة

[20] الأمم المتحدة. *التحليل القطري المشترك: العراق 2022 (نسخة موجزة).*

على الاشتراكات. وتُبذل أيضا جهود لإضفاء الطابع المؤسسي على البرنامج الوطني للوجبات المدرسية وتوسيع نطاقه من خلال سياسة جديدة، مع إعطاء الأولوية للأقضية الأكثر عرضة لتدهور الأمن الغذائي والتغذية لدى الأطفال.

14- ولضمان الاستدامة الطويلة الأجل للنظام الوطني الموسع للمساعدة الاجتماعية والغذائية، تستعرض الحكومة آليات الاستهداف وتحديد الأولويات، ولا سيّما ضمن نظام التوزيع العام، وتدفع قدما برقمنة نظم البيانات وتعزيز قابلية التشغيل البيني بينها. وتظل الحكومة ملتزمة بتسريع التقدم في مجالي الأمن الغذائي والحد من الفقر وحمايته، من خلال ضمان الكفاية التغذوية للتحويلات، وإنشاء بروتوكولات مساعدة مستجيبة للصدمات لتعزيز القدرة على الصمود.

15- ومن خلال وزارة الهجرة والمهجّرين، المسؤولة عن معالجة مسائل النزوح في العراق، وبدعم من لجنة عليا مشتركة بين الوزارات، تُظهر الحكومة التزاما قويا بحل مسألة النزوح الداخلي. وبدعم تقني من فريق الأمم المتحدة القطري، تعمل الحكومة على إنهاء النزوح الممتد لجميع النازحين داخليا، سواء في المخيمات أو في الأماكن غير الرسمية. وسيجري تحقيق ذلك من خلال مسارات طوعية وآمنة وكريمة وقائمة على الأدلة، بما يضمن أن تكون العمليات الداعمة للعودة والإدماج المحلي كافية ومتوائمة مع المعايير الدولية. وفي الوقت نفسه، تُدرج الحكومة حلولا دائمة ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية، وتربط التعافي من النزوح بالعمل الاستباقي والتخطيط التكيّفي. وتهدف هذه الجهود إلى الحد من مخاطر النزوح في المستقبل، ولا سيّما النزوح الناجم عن الجفاف والفيضانات، ودعم العائدين من خلال تعزيز القدرة على الصمود وتدابير الاستعداد لحالات الطوارئ أثناء خروجهم من المخيمات وإعادة إدماجهم في المجتمعات المحلية.

16- وتكمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمل **البرنامج** من خلال توفير الخبرة للمجتمعات المحلية العراقية والحكومة في مجالات الزراعة والموارد الطبيعية، وتغذية الأطفال والتعليم، والحوكمة والحد من مخاطر الكوارث. وتتولى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) قيادة جهود إيجاد حلول دائمة للاجئين والنازحين. ويدعم البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى الإصلاح الاقتصادي والإدارة المالية العامة. وتشارك منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية في التواصل للتوعية المجتمعية والمساءلة وتقديم الخدمات. وتساهم هذه الجهود مجتمعة في تعزيز النظم الوطنية ودون الوطنية، وتمكّن الحكومة من تحمّل مسؤولية أكبر تدريجيا مع نضج القدرات المؤسسية والنظم، مع زيادة تركيز دعم الأمم المتحدة على المساعدة التقنية وتوليد الأدلة وسدّ الفجوات.

17- ويتعاون **البرنامج** مع منظمة الأغذية والزراعة واليونيسف والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها لمواءمة المساعدة الغذائية مع الجهود الأطول أمدا لبناء القدرة على الصمود. وفي هذا السياق، يسخّر **البرنامج** ميزته النسبية في مجالات اللوجستيات والتحويلات القائمة على النقد وقدرات البيانات لتكملة ولايات الشركاء وتجنّب الازدواجية. وتعزّز آليات التنسيق - مثل الفريق العامل المعني بالقدرة على الصمود والتعافي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك للحماية الاجتماعية - التخطيط المشترك والحلول المشتركة والدعم المتسق لأولويات الإصلاح التي حددتها الحكومة. ويدعم **البرنامج** أيضا التخطيط الإنمائي المحلي في المحافظات ذات الأولوية.

18- وعلى الرغم من إحراز تقدم، لا تزال هناك قيود ملزمة، وهي التي تشكل أساس التحولات الاستراتيجية المتوخاة في هذه الخطة الاستراتيجية القطرية. ويقيّد اعتماد اقتصاد العراق على النفط، والقدرات المؤسسية المحدودة، وضعف نظم التخطيط والبيانات، تنفيذَ آليات المساعدة الاجتماعية والغذائية الوطنية وإصلاحَها.[21] وقد حدّد البنك الدولي احتياجات تمويلية كبيرة للقطاعات المرتبطة بالحماية الاجتماعية[22]، ويشدد على الحاجة إلى القدرات والتنسيق، إلى جانب التمويل، لتحديث نظم التنفيذ وتوسيع نطاق التغطية. وتواجه المؤسسات فجوات في العمل الاستباقي والاستجابة لحالات الطوارئ. ومن الأهمية الحاسمة معالجة هذه الفجوات من خلال تعزيز القدرات والتنسيق والتمويل لتجنب عودة ظهور الاحتياجات الإنسانية الواسعة النطاق، وحماية السكان المعرّضين لانخفاض مستويات الأمن الغذائي والتغذية بسبب الصدمات.

[21] البنك الدولي. 2022. *تقرير المناخ والتنمية الخاص بالعراق*.

[22] يقدّم تقرير المناخ والتنمية الخاص بالعراق (نوفمبر/تشرين الثاني 2022) تقديرات لإجمالي احتياجات الاستثمار في جميع مجالات التنمية والمخاطر المرتبطة بالطقس في العراق.

19- وتم إحراز تقدم في قطاعات محددة في إطار التوسع الذي قادته الحكومة في نظام التوزيع العام وبرنامج شبكات الأمان الاجتماعي ومخطط المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة، غير أن تحديات كبيرة لا تزال قائمة في ما يتعلق بالتغطية والكفاءة والاستهداف. ويصل برنامج شبكات الأمان الاجتماعي إلى أكثر من 7.6 ملايين شخص، ولكن 1.4 في المائة فقط من الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة يتلقّون تحويلات نقدية.[23] وعلى الرغم من اتساع نطاق هذه المخططات، فإنها لا تغطي سوى جزء محدود من السكان الذين يعيشون في فقر مزمن أو المعرّضين لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ولا تزال قيم التحويلات منخفضة، وتستمر الفجوات بالنسبة للنازحين داخليا والعائدين والأشخاص عديمي الجنسية.

20- وتُبذل جهود لرقمنة نظام الحماية الاجتماعية وإنشاء سجل واحد للمساعدة الاجتماعية والغذائية الوطنية، بدعم من شركاء دوليين بما في ذلك **البرنامج** واليونيسف ومنظمة العمل الدولية. ومع ذلك، لا تزال القيود على القدرات في مجال قابلية التشغيل البيني للنظم وتكامل البيانات والتنفيذ في الميل الأخير تعوق الأداء وتحد من إمكانية تقديم خدمات أكثر فعالية.

21- ولا تزال تغطية عمليات الوجبات المدرسية محدودة، إذ تصل إلى نحو 13 في المائة من الأطفال في المدارس الابتدائية.[24] وتشير معدلات فرط الوزن ونقص المغذيات الدقيقة والأمراض غير المعدية المرتبطة بالأنماط الغذائية إلى استمرار تحديات في مجال التغذية.

22- وتتطلب النظم الزراعية والغذائية التحديث، بما في ذلك تحسين إدارة المياه، والاستخدام الفعال للأراضي، وتعزيز سلاسل القيمة، والتنويع.

23- ولا تزال نظم الإنذار المبكر ورصد الطقس ونظم المعلومات الخاصة بالاستعداد لحالات الطوارئ واللوجستيات والعمل الاستباقي غير متطورة بالقدر الكافي.

24- ومع استقرار الأوضاع في العراق، تنطوي الفجوات في خدمات المساعدة الاجتماعية والغذائية على مخاطر إقصاء السكان الريفيين والنازحين داخليا والمجتمعات المحلية للعائدين، ولا سيّما في المناطق التي تعاني من الإجهاد المائي وتضم أعدادا كبيرة من العائدين، ما يترك الأشخاص المتضررين من النزوح من دون حلول دائمة ويزيد من مخاطر ظهور احتياجات إنسانية في المستقبل. وعلى الرغم من الإصلاحات الجارية، لا يزال تقديم الخدمات غير متسق بسبب التفاوت في القدرات المؤسسية ومحدودية الموارد والتبديل المتكرر للموظفين الإداريين، ما يجعل العراق عرضة للصدمات الاقتصادية والأخطار البيئية.

3 الميزة النسبية للبرنامج وقدراته وإمكاناته في العراق

25- تستند الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2026–2029 إلى تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2020–2024؛ والتقييم اللامركزي لعام 2023 لأنشطة **البرنامج** في مجال دعم سبل كسب العيش وإنشاء الأصول والتكيف؛ والنتائج الأولية للمراجعة الداخلية لعام 2024 لعمليات **البرنامج** في العراق.[25] وتؤكد التقييمات أن الميزة النسبية **للبرنامج** في العراق تتمثل في دوره المزدوج: الحفاظ على القدرة الاحتياطية التي تمكنه من تقديم مساعدات إنقاذ الأرواح أثناء الصدمات؛ ودعم انتقال البلد إلى آليات المساعدة الاجتماعية والغذائية بقيادة وطنية، وإلى نظم للأمن الغذائي وإدارة المخاطر. وتسلّط الدراسات الضوء على موثوقية عمليات **البرنامج**، وعمق خبرته التقنية، وشراكاته الموثوقة مع الحكومة والمجتمع المحلي. وتتواءم الميزة النسبية **للبرنامج** مع أولويات الحكومة، ويُقدّرها أصحاب لربطها المساعدة الإنسانية بالتغيير المؤسسي الأطول أمدا ضمن محور العمل الإنساني والتنمية والسلام.

---

[23] البنك الدولي. 2022. *المرصد الاقتصادي للعراق* – فرصة جديدة للإصلاح؛ شبكة السياسات الاجتماعية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.2025. *الرفاه الاجتماعي والنزاع في العراق*، مع الاستشهاد ببيانات منظمة العمل الدولية بشأن التغطية على مستوى النظام (26.9 في المائة) والتحويلات النقدية للأشخاص ذوي الإعاقة (1.4 في المائة).

[24] وفقا للمؤسسة العالمية لتغذية الطفل، في السنة الدراسية 2022–2023، ومن أصل نحو 6 ملايين تلميذ مسجّل في المرحلة الابتدائية، لم يكن يتلقّى الغذاء فعليا سوى نحو 450 000 تلميذ، أي ما يعادل نحو 8 في المائة من التغطية.

وتُظهر تقارير حديثة صادرة عن تحالف الوجبات المدرسية توسّع التغطية إلى نحو 770 000 طفل في السنة الدراسية 2023–2024، أي ما يمثل تقريبا ما يتراوح بين 12 و13 في المائة من الملتحقين بالمدارس الابتدائية. تحالف الوجبات المدرسية. 2025. التقدّم القطري – العراق 2025.

[25] **البرنامج**. 2023. *تقييم أنشطة **البرنامج** لدعم سبل كسب العيش وإنشاء الأصول والتكيف مع المناخ في العراق في الفترة من يناير/كانون الثاني 2020 إلى ديسمبر/كانون الأول 2021*؛ و**البرنامج**. سيصدر قريبا. *تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية الانتقالية المؤقتة (2018–2019) والخطة الاستراتيجية القطرية (2020–2024) للعراق*.

26- وتبرز ثلاثة دروس شاملة. أولا، كانت حافظة **البرنامج** في بعض الأحيان واسعة النطاق أكثر من اللازم، حيث يشير تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية إلى أثر أكبر عندما تكون التدخلات أعمق ومصممة بمسارات واضحة لتوسيع النطاق ومع تمويل مشترك مع الحكومة والمؤسسات المالية الدولية. وثانيا، يتطلب تسليم المسؤولية للحكومة إنجازات واقعية، بما يضمن ترسيخ القدرات والميزانيات والصيانة داخل الوزارات قبل انسحاب **البرنامج**. وثالثا، يعد الرصد على مستوى الحصائل، واستخدام الأدلة في الوقت المناسب، والتركيز على المساءلة أمام الأشخاص المتضررين، من العناصر الأساسية في بيئة انتقالية تتسم بتبديل الموظفين الإداريين وتفاوت قدرات تقديم الخدمات. وقدّم التقييم ست توصيات، من بينها أن يركّز **البرنامج** على مجالات ميزته النسبية؛ وأن يُدمج خططا محددة زمنيا ومشتركة الملكية لتسليم المسؤولية؛ وأن يضمن أن تكون التدخلات مملوكة للحكومة ومستدامة؛ وأن يضمن أن يسترشد التنفيذ بآليات أقوى لتوليد الأدلة وضمان المساءلة أمام الأشخاص المتضررين.

27- يبرز تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية أن النظام الوطني للمساعدة الاجتماعية والغذائية أصبح ركيزة أساسية لمشاركة **البرنامج**. ويُعترف **للبرنامج** بتوفيره قيادة تقنية موثوقة وقدرة تنظيمية وفهما عمليا لواقع التنفيذ. وقد تجلّت القوة النسبية **للبرنامج** في دعم النظام الوطني للمساعدة الاجتماعية والغذائية على نحو خاص في الرقمنة والاستهداف والاستجابة للصدمات. وأشاد التقييم بالمساهمات الملموسة للمنظمة في إصلاح نظام التوزيع العام وفي وضع سجل واحد. وجرت الإشادة بتسليم مسؤولية برنامج الوجبات المدرسية إلى الإدارة الحكومية وإدماجه في النظام الوطني للمساعدة الاجتماعية والغذائية باعتباره مثالا على الملكية الوطنية. وخلال فترة الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2026-2029، سيتعين إعطاء الأولوية للاستدامة الطويلة الأجل لبرنامج الوجبات المدرسية. وتُظهر المشاريع التجريبية الحالية التي تربط بين متلقي المساعدة الاجتماعية وفرص كسب العيش، وتدعم الروابط السوقية، وتعزز الشمول المالي، قدرة **البرنامج** على تصميم حلول مبتكرة واختبار مسارات للتمكين الاقتصادي.

28- وفي ما يتعلق بالقدرة على الصمود، خلص التقييم اللامركزي إلى أن برامج سبل كسب العيش الواعية بالمخاطر وبرامج الإدارة الرشيدة للأراضي والمياه في **البرنامج** لا تزال ذات صلة، ولا سيّما في المناطق التي تعاني من الإجهاد المائي وتضم أعدادا كبيرة من العائدين. وقد تحققت أقوى النتائج حيث جرى تضمين الأنشطة في الخطط المحلية وربطها بالأسواق وسلاسل القيمة ودعمها على مدى سنوات متعددة. وأكد التقييم أن الحفاظ على مكاسب القدرة على الصمود يتطلب مشاركة طويلة الأجل، وروابط سوقية أقوى، وتمويلا مشتركا من أجل تنفيذ التدخلات على نطاق واسع.

29- ويسلط تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية الضوء على الحاجة إلى أن يحافظ **البرنامج** على قدرة للطوارئ فعالة من حيث التكلفة، في الوقت الذي تنمو فيه قدرات الحكومة نفسها، بالنظر إلى كون العراق عرضة لصدمات اقتصادية وبيئية. وتوفر شبكة اللوجستيات لدى **البرنامج** ومنصات التحويلات القائمة على النقد وشركاء الخدمات المالية مرونة تشغيلية وإمكانية تنبؤ أثناء الاضطرابات. ويظل التنفيذ الذي يركز على الأشخاص سمة مميّزة لميزة **البرنامج** النسبية. ويُقرّ كلٌّ من التقييم اللامركزي وتقييم الخطة الاستراتيجية القطرية بمصداقية **البرنامج** لدى المجتمعات المحلية والسلطات المحلية، ويدعوان إلى مواصلة الاهتمام بتعميم الحماية، وإدماج الفئات السكانية الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي في النظم الوطنية للمساعدة الاجتماعية والغذائية، وتعزيز آليات التعقيبات المجتمعية.

30- وعلى المستوى المؤسسي، تكيف المكتب القطري ليعبر عن دوره التمكيني. وقد وطّد هياكله الميدانية وعزّز خبرته التقنية في نظم المساعدة الاجتماعية والغذائية التي تقودها الحكومة، ونظم البيانات، والعمل الاستباقي، والبرمجة القائمة على السوق. وأشاد أصحاب المصلحة المذكورون في التقييمات بدور **البرنامج** التنظيمي في المواءمة بين الوزارات وكيانات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في ما يتصل بالحلول العملية، وأشاروا إلى أن هذا النهج التعاوني يعزز الاتساق ويحد من الازدواجية.

31- وتُظهر التقييمات جمعاء أن **البرنامج** قادر على الجمع بين موثوقية تشغيلية مثبتة وخبرة معترف بها في مجال النظم؛ ودعم إصلاح النظام الوطني للمساعدة الاجتماعية والغذائية؛ وزيادة القدرة على الصمود والاستعداد لحالات الطوارئ؛ وترجمة الأفكار على مستوى المجتمع المحلي إلى سياسات. وتتماشى قدرة **البرنامج** المتكاملة - التي تربط القدرة المؤسسية ببناء النظم، والخبرة التقنية بتكوين الشراكات، والممارسات التي تركز على الأشخاص بالإصلاح المؤسسي - بصورة جيدة مع الوضع في العراق. واستشرافا للمستقبل، توصي التقييمات بزيادة التركيز الاستراتيجي **للبرنامج** في أربعة مجالات مترابطة:

32- **الانتقال وتعزيز القدرات**: وضع جدول زمني ومسار واقعيين للإنهاء التدريجي للمساعدة المباشرة التي يقدمها **البرنامج** لصالح الأنشطة التي تركز على تعزيز القدرات. والإبقاء على الدعم المستهدف خلال المرحلة الانتقالية لضمان أن تتمكن نظم الحكومة من الوصول الكامل إلى الأشخاص والمجتمعات المحلية الأكثر احتياجا. وترسيخ الإنهاء التدريجي في إنجازات متفق عليها بصورة مشتركة مع الوزارات التنفيذية والسلطات المحلية والمجتمع المدني، مدعومة باستراتيجيات واضحة لتسليم المسؤولية وترتيبات تمويلية مع الجهات الحكومية والشركاء.

33- **الاستعداد لحالات الطوارئ وإدارة المخاطر**: إضفاء الطابع الرسمي على نموذج استجابة للطوارئ يستفيد من قدرات **البرنامج** في مجال اللوجستيات والتحويلات القائمة على النقد ومن شراكاته المالية، مع الربط التدريجي لآليات الإنذار المبكر والعمل الاستباقي بنظم الحكومة. وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية في ما يتعلق بجمع المعلومات المرتبطة بالطقس ونشرها والاستعداد للكوارث.

34- **النظام الوطني للمساعدة الاجتماعية والغذائية**: تعميق مساهمة **البرنامج** في إصلاح نظام التوزيع العام والاستهداف والسجل الواحد، مع ضمان أن تكون الحلول الرقمية مملوكة للحكومة، مع التخطيط للاستدامة منذ البداية. ومواصلة الدور التقني **للبرنامج** بوصفه مستشارا في إنشاء السجل الواحد وربط مجموعات البيانات عبر الوزارات لتمكين الاتساق في تقديم المساعدة الاجتماعية والغذائية.

35- **سبل كسب العيش والقدرة على الصمود الواعية بالمخاطر**: توطيد استراتيجية متسقة متوائمة مع حصائل الخطة الاستراتيجية القطرية، مع التحول عن المشاريع التجريبية المتفرقة نحو نماذج أقل عددا وأكثر عمقا تشكل جزءا لا يتجزأ من الخطط المحلية، وتكون مرتبطة بالأسواق وسلاسل القيمة، ويدعمها على مدى سنوات متعددة تمويل مشترك من الحكومة أو المؤسسات المالية الدولية؛ والوقف التدريجي للنماذج غير الملائمة لتوسيع النطاق أو تسليم المسؤولية عنها.

36- ولتيسير هذا التغيير في النّهج، ينبغي على **البرنامج** الإبقاء على حضور متواضع في المحافظات، وتعزيز الرصد والتقييم على مستوى الحصائل وآليات المساءلة أمام الأشخاص المتضررين بما يتلاءم مع حافظة انتقالية، والتخطيط على أساس توقعات تمويل واقعية وحد أدنى من الحضور القابل للاستمرار في العراق.

4- التموضع الاستراتيجي والأولويات البرامجية والشراكات

اتجاه الخطة الاستراتيجية القطرية والآثار المنشودة

37- تشكل الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2026-2029 نقطة تحول في دور **البرنامج**، إذ تُنهي العناصر المتبقية من برنامج المساعدة الغذائية الإنسانية وتُركّز على دعم جهود تعزيز النظم بقيادة وطنية وبتمويل مشترك. واستنادا إلى إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2025–2029، تُركّز الخطة الاستراتيجية القطرية على المجالات حيث يكون طلب الحكومة الأقوى، وحيث تكون الميزة النسبية **للبرنامج** واضحة.

38- وبالاستناد إلى الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2020–2025، التي جمعت بين المساعدة الإنسانية الواسعة النطاق وبرامج مبكرة لبناء القدرة على الصمود، تُرسّخ هذه الخطة تحوّل **البرنامج** من التنفيذ المباشر إلى دور تمكيني. وتركّز على تعزيز النظام الوطني للمساعدة الاجتماعية والغذائية، وتضمين التخطيط الواعي بالمخاطر في الحوكمة الوطنية والمحلية، وبناء القدرة المؤسسية على الوصول إلى التمويل الخارجي وإدارته. ومن خلال نهج متكامل قائم على الشراكات، تهدف الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2026–2029 إلى إرساء نظم غذائية قادرة على الصمود وواعية بالمخاطر تحد من الضعف إزاء انعدام الأمن الغذائي وتحول دون عودة الاحتياجات الإنسانية الواسعة النطاق؛ وإلى نقل وظائف المساعدة التي يضطلع بها **البرنامج** إلى نظرائه الحكوميين مع تعزيز قدرتهم على تقديم المساعدة الاجتماعية والغذائية على نحو مستجيب للصدمات.

39- وفي إطار الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية، يهدف **البرنامج** إلى الإنهاء التدريجي للمساعدة الغذائية غير المشروطة بحلول نهاية عام 2027، بما يحقق المواءمة مع خطة الحكومة لإغلاق المخيمات وإدماج النازحين في البرامج الوطنية. وخلال الفترة الانتقالية، سيواصل **البرنامج** تقديم المساعدة الغذائية حيثما تستمر فجوات التغطية، وسيحافظ على القدرة الاحتياطية في مجالي اللوجستيات والتحويلات القائمة على النقد للاستجابة للصدمات.

40- وفي إطار الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية، سيسخر **البرنامج** ميزته النسبية في ربط المعلومات المرتبطة بالطقس ونظم الإنذار المبكر وعمليات التخطيط لدعم صنع القرار المحلي وإظهار نماذج قابلة للتوسيع للتكرار بقيادة حكومية. وسيعطي **البرنامج** الأولوية لإدارة المخاطر المرتبطة بالطقس عبر تجميع المشاريع في نهج متسق بقيادة الحكومة وبتمويل مشترك، يدمج التكيف في سبل كسب العيش وإدارة المخاطر من أجل تعزيز النظم الغذائية وتيسير العمل الاستباقي. وتماشيا مع توصيات التقييم، سيستمر العمل فقط بالنماذج التي تنطوي على إمكانات واضحة لتوسيع النطاق والتي يُرجَّح أن يكون طلب حكومي عليها وتمويل مشترك لها؛ وسيجري الإنهاء التدريجي للمبادرات الصغيرة القائمة بذاتها أو ستنتقل المسؤولية عنها إلى جهات فاعلة محلية.[26] وسينصب التركيز على توسيع نطاق النماذج مع الحكومة والمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك في المجالات التالية: تعزيز القدرات الوطنية لرصد أحوال الطقس والتنبؤ بها؛ وتحسين نظم بيانات السوق والضعف وتحليلها؛ وتضمين التخطيط الواعي بالمخاطر في الحوكمة المحلية؛ وبناء القدرة المؤسسية على الوصول إلى تمويل التكيف وآلياته، مثل أسواق الكربون.

41- وسيتبع **البرنامج** قائما على المراحل في تسليم المسؤولية، يتألف من المراحل التالية: وضع النماذج الأولية وتوليد الأدلة بقيادة **البرنامج**؛ والتنفيذ المشترك مع تمويل مشترك من الحكومة وتغطية المخاطر المدعومة بالتأمين؛ والتنفيذ الكامل بقيادة حكومية، مع قيام **البرنامج** بدور داعم في المسائل التقنية أو تقديم الخدمات عند الطلب. وعلى المستوى المحلي، سيركّز **البرنامج** على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، مع توسيع نطاق التأمين القائم على مؤشر الطقس وتقديم الدعم التكميلي.

42- وفي إطار الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية، سيؤدي **البرنامج** دورا تمكينيا للنظم، مع التركيز حصريا على التدخلات القابلة للتوسيع والمؤسسية التي تعزّز الاستجابة للصدمات لدى المؤسسات الوطنية ودون الوطنية، وفي الوقت نفسه تحسين تقديم المساعدة الاجتماعية والغذائية الروتينية بطريقة منصفة. وسيكون الدعم متوائما تماما مع أولويات الحكومة ويُنفَّذ عبر ثلاثة مسارات عمل مترابطة. ويتمثل مسار العمل الأول في المشورة التقنية، ويشمل دعم تصميم إجراءات تشغيل موحدة للاستجابة للصدمات، وتحسين البرامج التي تعالج سوء التغذية، وربط تقديم المساعدة بالمبادرات المصممة لتعزيز التمكين الاقتصادي وإمكانية الوصول إلى أسواق التجزئة. ويتمثل المسار الثاني في تعزيز القدرات، ويشمل تعزيز القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية عبر تكامل النظم والتدريب والحلول الرقمية. ويركّز المسار الثالث على التحليلات، ويشمل جهود تعزيز نظم البيانات وتحديد ملامح الضعف والاستهداف القائم على الأدلة. وسيجري التوقف عن الأعمال المخصصة لتعزيز القدرات التي لا توجد لها مسارات واضحة لإضفاء الطابع المؤسسي أو تسليم المسؤولية، بما يضمن أن يساهم دعم **البرنامج** في إنشاء نظم حكومية دائمة قادرة على الاستجابة للصدمات مع تقديم خدمات روتينية محسنة بطريقة منصفة.

43- وتطبق الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2026-2029 نهجا يركز على الأشخاص، ويشمل الحماية والمساءلة والمشاركة المجتمعية ومراعاة التغذية والاستدامة البيئية ومراعاة ظروف النزاع في العمل في إطار جميع حصائلها. وستساعد آليات التعقيبات المجتمعية أيضا على ضمان مساءلة قوية تجاه الشركاء والمجتمعات المحلية والمستفيدين.

التكامل البرامجي

44- صُمِّمت حصائل الخطة الاستراتيجية القطرية الثلاث كحزمة متكاملة، تُوجّه التحوّل المستمر **للبرنامج** من المساعدة الإنسانية المباشرة إلى الدعم على مستوى النظم. ومع الإنهاء التدريجي للمساعدة الإنسانية في إطار الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية، سيجري في إطار الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية تعزيز النظم الغذائية المحلية وإدارة المخاطر، مع التركيز على سبل كسب العيش التكيفية ونظم الإنذار المبكر والعمل الاستباقي. وسيُتيح ذلك للأسر الريفية، بما في ذلك الأسر العائدة، قدرة أفضل على الصمود أمام الصدمات والتعافي منها، والحد بالتالي من احتمال احتياجها إلى المساعدة الإنسانية في المستقبل.

45- وفي إطار الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية، سيستثمر **البرنامج** في النظم الوطنية للمساعدة الاجتماعية والغذائية، وسييسر بذلك إدماج المستفيدين من الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية في برامج المساعدة الوطنية، وسيدعم التحوّل من استجابات طارئة مخصصة إلى مساعدة اجتماعية وغذائية أكثر قابلية للتنبؤ ومستجيبة للصدمات. وسيجري تعزيز هذه الجهود

[26] يشمل ذلك أنشطة الحدائق المنزلية لإنتاج الغذاء المعزولة، ووحدات مخصّصة للتعليم والتدريب التقني والمهني، وأنشطة قائمة بذاتها لزراعة الفطر أو تربية النحل، وتدريبا قائما بذاته في مجال ريادة الأعمال.

من خلال تحسين رصد أحوال الطقس والتنبؤ بها في إطار الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية، ما سيُيسّر اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة ويُعزّز نظم الإنذار المبكر.

46- وسيتبع **البرنامج** نهج محور العمل الإنساني والتنمية والسلام في تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية، وستُستخدم نُهج مراعية للتغذية لربط المساعدة الاجتماعية والغذائية الوطنية والوجبات المدرسية والتدخلات في النظم الغذائية بأنماط غذائية صحية، من أجل الحد من سوء التغذية.

المشاركة الاستراتيجية مع الشركاء

47- حكومة العراق هي الشريك الرئيسي **للبرنامج**، حيث تشارك الوزارات المسؤولة عن التخطيط والمساعدة الاجتماعية والغذائية والزراعة والمياه والبيئة والتجارة والتعليم والإحصاءات الوطنية في تحقيق حصائل الخطة الاستراتيجية القطرية. ولتعزيز الشمول المالي، سيواصل **البرنامج** العمل مع البنك المركزي العراقي وهيئة تنظيم التأمين (ديوان التأمين العراقي) والقطاع الخاص على وضع نماذج لدعم المشاريع الصغيرة والتأمين القائم على مؤشرات الطقس. ومن خلال أنشطته على المستوى المحلي، سيسعى **البرنامج** إلى التعاون مع المنظمات التي تمثل شرائح معينة من السكان، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء والمنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة، ودعمها.

48- سيتعاون **البرنامج** ضمن منظومة الأمم المتحدة مع اليونيسف في مجال الوجبات المدرسية والتغذية؛ ومع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال الحلول الدائمة للنازحين؛ ومع منظمة الأغذية والزراعة في مجال النظم الغذائية وتطوير سلاسل القيمة والتكيف مع المخاطر؛ ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تعزيز سبل كسب عيش والعمل الاستباقي. وسيدعم كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إدارة الموارد الطبيعية وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود. ولتعزيز القابلية للتوظيف وإمكانية الوصول إلى الأسواق، سيعمل **البرنامج** مع منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في مجال تنمية المهارات والتدريب المهني، ومع مركز التجارة الدولية في مجال تعزيز سلاسل القيمة. ولتشجيع نمو المشاريع، سيقيم **البرنامج** شراكة مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وسيجري تفعيل توصيات تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2020–2024 عبر منصات تنسيقية مثل منتدى النقد العراقي وفرقة العمل المعنية بالحلول الدائمة، من أجل مواءمة النُّهج وتجنّب الازدواجية وتعزيز أوجه التآزر بين الجهات الفاعلة.

49- ومن خلال هذا المزيج الذي يجمع بين التكامل والشراكة، سيعيد **البرنامج** تموضعه كعامل محفز في انتقال العراق من المساعدة التي يقودها المانحون إلى التنمية بقيادة وطنية. وفي الممارسة العملية، يعني ذلك تسخير قوة **البرنامج** التنظيمية والدعم التقني لتعزيز قدرات الوزارات التنفيذية والسلطات المحلية على التخطيط وتنفيذ تحسينات في سبل كسب عيش والنظم الغذائية، مع تعزيز البيانات والاستهداف والروابط التشغيلية اللازمة لربط الأسر الضعيفة اجتماعيا واقتصاديا بالبرامج العامة، بما في ذلك مخططات المساعدة الاجتماعية والغذائية المستجيبة للصدمات.

حصائل الخطة الاستراتيجية القطرية وأنشطتها

الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية: تمكّن السكان المتضررين من الأزمات في العراق، بمن فيهم النازحون داخليا والعائدون، من تلبية احتياجاتهم الغذائية والاحتياجات الأساسية الأخرى في أثناء الأزمات وبعدها.

50- في إطار الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية، سيضمن **البرنامج** أن يتمكن الأشخاص المتضررون من الأزمات في العراق من تلبية احتياجاتهم الغذائية العاجلة والاحتياجات الأساسية الأخرى خلال الفترة الانتقالية إلى أن تصبح النظم الوطنية قادرة تماما على تحمل مسؤولية دعمهم.

51- **النشاط 1:** سيقدم **البرنامج** مساعدة غذائية لإنقاذ الأرواح من خلال التحويلات القائمة على النقد، بما يُمكّن الأسر من تلبية الاحتياجات الغذائية والاحتياجات الأساسية الأخرى، ودعم الأسواق المحلية في الوقت نفسه. وبالتنسيق مع الحكومة، سيساعد **البرنامج** 800 10 عائد من شمال شرق الجمهورية العربية السورية يقيمون في مواقع تُفرض فيها قيود على الحركة. ومن خلال مزيج يجمع بين الإحالات وتقييمات الأمن الغذائي التي يجريها **البرنامج**، سيصل **البرنامج** إلى 600 9 شخص إضافي يفتقرون إلى الوثائق المدنية المطلوبة للوصول إلى مخططات المساعدة الاجتماعية والغذائية. ومع توسّع نطاق تغطية النظام

الوطني للمساعدة الاجتماعية والغذائية، سيواصل **البرنامج** تقليص أعداد المستفيدين إلى أن تُسلّم المسؤولية الكاملة عن الدعم إلى الحكومة بحلول نهاية عام 2027، مع اتصال مشترك ومشاركة مجتمعية لضمان انتقال مسؤول وشفاف.

52- وحُدّدت قيم التحويلات بما يُمكّن الأسر من تلبية نمط غذائي يوفر 100 2 سعرة حرارية للفرد في اليوم، استنادا إلى سلة الحد الأدنى للإنفاق والتحليل الذي أجراه الفريق العامل المعني بالنقد.[27] وبالنسبة للعراقيين العائدين من شمال شرق الجمهورية العربية السورية، ستُقدَّم المساعدة من خلال قسائم إلكترونية تغطي 100 في المائة من سلة الحد الأدنى للإنفاق. وسيحصل الأشخاص الآخرون المتضررون من الأزمات على أموال نقدية متعددة الأغراض متوائمة مع قيمة التحويلات التي حددها منتدى النقد العراقي وجرت معايرتها لتغطية الاحتياجات الغذائية والاحتياجات الأساسية الأخرى.

المواءمة مع الأولويات الوطنية

53- تتواءم الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية مع الحصيلتين الاستراتيجيتين 1 و4 لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ومع عمل فرقة العمل المعنية بالحلول الدائمة. وهي تدعم خارطة الطريق التي وضعتها الحكومة لتسريع تنفيذ *الخطة الوطنية لحل مشكلة النزوح في العراق*.[28]

الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية: تمتّع السكان المستهدفين في العراق بسبل كسب عيش أكثر قدرة على الصمود واستفادتهم من النظم الغذائية المحسنة بحلول عام 2029.

54- في إطار الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية، سيسعى **البرنامج** إلى تعزيز قدرة الأسر والمجتمعات المحلية على الصمود من خلال تعزيز سبل كسب العيش التكيفية والمتنوعة وتحسين المعلومات المرتبطة بالطقس ونظم الإنذار المبكر. ومن خلال استهداف المناطق العالية المخاطر، ولا سيّما المناطق المتأثر بالنزوح الممتد أو التي تضم أعدادا كبيرة من العائدين، سيعمل **البرنامج** مع الحكومة والقطاع الخاص والشركاء الإنمائيين من أجل تحقيق استقرار الدخل وزيادة القدرة على الصمود في وجه الصدمات المرتبطة بالطقس وتعزيز نظم المعلومات والإنذار المبكر المرتبطة بالطقس المملوكة وطنيا. وستعود المبادرات في إطار هذه الحصيلة بالفائدة على 600 41 مزارع وأسرهم، وكذلك على المؤسسات المحلية، من خلال تحسين الوصول إلى بيانات الطقس المحلية، والأراضي المنتجة التي أعيد تأهيلها والمطورة حديثا والبنية التحتية الزراعية، وتعزيز الاستعداد لحالات الطوارئ. وسيكون للنظم التي سيجري وضعها في إطار هذه الحصيلة أثر مباشر على تصميم المساعدة الاجتماعية والغذائية المستجيبة للصدمات وتنفيذها في إطار الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية.

55- **النشاط 2:** سيشرك **البرنامج** 600 41 شخص[29] بشكل مباشر في مبادرات سبل كسب العيش وتعزيز القدرات وبناء القدرة على الصمود.[30] وستمهد هذه المشاركة الطريق أمام نماذج بقيادة حكومية يمكن أن تُحقق فوائد أوسع من خلال استعادة الأصول، وإنشاء روابط سوقية، وتعزيز نظم التنفيذ، مع اعتبار الشمول المالي أولوية شاملة. وسيعزز **البرنامج** مجموعات الادخار والمنتجات المالية المصمَّمة خصيصا، بما في ذلك التأمين والقروض، مع دعم الحكومة في توسيع نطاق التأمين البارامتري القائم على مؤشرات الطقس الذي يحمي المجتمعات المحلية من أنماط الطقس المتزايدة التقلب. وستُساهم هذه الجهود أيضا في تعزيز نظم تقديم المساعدة الاجتماعية والغذائية تمهيدا لتوسيعها في المستقبل تحت قيادة القطاعين العام والخاص.

56- وبالتوازي مع ذلك، سيعزز **البرنامج** القدرات المرتبطة بالتكيف والعمل الاستباقي من المستوى المجتمعي إلى المستوى الوطني. وبالشراكة مع الحكومة والقطاع الخاص والشركاء الإنمائيين، سيُعيد **البرنامج** تأهيل النظم الإيكولوجية المتدهورة ويُعزّز حوكمة المجتمعات المحلية الخاصة بالإنذار المبكر والعمل الاستباقي. ومن خلال العمل عبر الهياكل المحلية، سيُنشئ **البرنامج**

---

[27] الفريق العامل المعني بالنقد. 2023. *سلة الحد الأدنى للإنفاق للبقاء على قيد الحياة، وسلة الحد الأدنى للإنفاق، وتحليل الفجوات، وقيم التحويلات لبرامج النقد*.

[28] الفريق القطري للعمل الإنساني في العراق. 2024. *خارطة طريق: تسريع تنفيذ الخطة الوطنية لحل مشكلة النزوح في العراق*.

[29] سيستهدف **البرنامج** 600 23 مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة و000 18 فرد من أفراد المجتمعات المحلية الحضرية، مع تقديم التحويلات القائمة على النقد لدعم مشاركتهم في بناء القدرات المرتبطة بسبل كسب العيش. وستهدف قيم التحويلات، المتفق عليها مع السلطات المحلية ومنتدى النقد العراقي، إلى تعويض تكاليف الفرص البديلة. وسيستند الاستهداف إلى تحليل السياق (بما في ذلك ما يتعلق بالأمن الغذائي والظروف الاجتماعية والاقتصادية والمخاطر المرتبطة بالطقس) وسيتم الاتفاق عليه مع أصحاب المصلحة المحليين لضمان الملاءمة والملكية.

[30] سيعزز **البرنامج** سبل كسب العيش التكيفية والمتنوعة من خلال ركيزتين. تركز الركيزة الأولى على سبل كسب العيش الريفية من خلال تعزيز الإنتاج الواعي بالمخاطر وتنمية سلاسل القيمة، بما في ذلك تحسين الممارسات الزراعية وممارسات ما بعد الحصاد، والتكنولوجيات القائمة على الطبيعة، وتقوية الروابط بين المنتجين والأسواق الرسمية. وتركز الركيزة الثانية على التمكين الاقتصادي، من خلال دعم ريادة الأعمال وتنمية المهارات الخضراء، بالاعتماد على خبرة **البرنامج** في التعليم والتدريب التقني والمهني، وتسخير الشراكات لتوسيع نطاق الأثر.

منصات مجتمعية ويُدرِّبها لقيادة جهود التوعية وتنفيذ تدابير تكيف محلية للتصدي للجفاف والفيضانات والمخاطر الأخرى المرتبطة بالطقس. وسيدعم هذه الإجراءات على مستوى المجتمعات المحلية كل من التخطيط التشاركي المراعي لظروف النزاع، وحملات التغيير السلوكي لتشجيع الاستخدام المسؤول للموارد، والتدخلات المتسلسلة التي تربط بين الزراعة التكيفية وتطوير سلاسل القيمة والتمويل من أجل تعزيز سبل كسب العيش والقدرة على الصمود.

57- وعلى المستوى المؤسسي، سيُساعِد **البرنامج** الحكومة على تفعيل نظم وطنية حديثة للرصد الجوي والهيدرولوجي، بما في ذلك عبر تركيب محطات لرصد أحوال الطقس وتعزيز القدرات المؤسسية داخل وزارات الزراعة والموارد المائية والبيئة. وسيجري إضفاء الطابع المؤسسي على القدرات من خلال التدريب وإدخال إجراءات تشغيل موحدة وبروتوكولات لتبادل البيانات.

58- وبحلول عام 2029، سيسلم **البرنامج** المسؤولية عن الهياكل القائمة على المجتمعات المحلية ونظم الإنذار المبكر الوطنية إلى الجهات المحلية والحكومية. وستدير الهياكل المجتمعية—المنسَّقة عبر مؤسسات دون وطنية—أصول التكيف بصورة مستقلة وتقود العمل الاستباقي، بدعم من تمويل ريفي منصف والتأمين القائم على مؤشر الطقس. وعلى المستوى الوطني، ستُشكِّل هذه النظم العمود الفقري لإطار الإنذار المبكر والعمل الاستباقي المملوك للحكومة والمتوائم مع خطة التكيف الوطنية للعراق. ولضمان الاستدامة، سيدعم **البرنامج** الحكومة في وضع حافظة متجددة من مفاهيم تمويل التكيف لصالح الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف، مُقترنة بأدوات من المؤسسات المالية الدولية.

59- **النشاط 3:** بناء على الطلب، سيُقدِّم **البرنامج** دعما تقنيا واستشاريا وتشغيليا إلى الحكومة وشركاء آخرين في ما يتعلق بالقدرة على الصمود وإدارة المخاطر. ويشمل ذلك تعزيز التكنولوجيات الواعية بالمخاطر، وإعادة تأهيل أصول الموارد الطبيعية، وتحسين ممارسات السوق، والدفع قدما بتدابير التكيف والتخفيف القائمة على الطبيعة التي تُعزّز احتجاز الكربون وتحد من انبعاثات غازات الدفيئة، بما يُساهم في تحقيق المساهمات المحددة وطنيا للعراق.[31]

المواءمة مع الأولويات الوطنية

60- تتواءم الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية مع الحصيلتين الاستراتيجيتين 2 و3 لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، ومع خطة التنمية الوطنية للفترة 2024–2028، واستراتيجيتي العراق بشأن الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي، مع دعم التزامات العراق بالحد من مخاطر الكوارث والتنمية الطويلة الأجل.

الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية: امتلاك المؤسسات الوطنية ودون الوطنية في العراق قدرات ونظما معززة في مجالات التحليل والسياسات والبرامج لتوفير دعم أفضل للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والسكان الضعفاء، بحلول عام 2029.

61- يهدف العمل في إطار الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية إلى تحفيز نظم بقيادة وطنية لإدارة المخاطر وتقديم مساعدة اجتماعية وغذائية فعّالة، بما يكمل للإنهاء التدريجي للمساعدة في إطار الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية ومبادرات العمل الاستباقي والتكيف في إطار الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية. وستفيد الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية ما يُقدَّر بنحو 12.8 مليون عراقي. وسيعمل **البرنامج** مع الحكومة على تعزيز نظام التوزيع العام وغيره من مخططات المساعدة الاجتماعية والغذائية الوطنية على ثلاثة مستويات: على مستوى السياسات والاستراتيجيات (تعزيز الاستراتيجيات واللوائح التنظيمية والتنسيق)؛ وعلى المستوى البرامجي (تحسين تصميم الفوائد، وسلاسل التنفيذ، والمساءلة)؛ وعلى المستوى التحليلي (تعزيز تحديد ملامح الفقر والضعف، والكفاءة من حيث التكلفة، ونظم الرصد والتعلّم). وسيستند هذا العمل إلى الأدلة، وسيُنفَّذ بتمويل مشترك،[32] وبصورة متسلسلة من خلال استراتيجية **البرنامج** للمساعدة الاجتماعية والغذائية للعراق للفترة 2026–2029،[33] التي ستحدد الإنجازات اللازمة لتولّي الحكومة المسؤولية عن العمليات بصورة مسؤولة وخاضعة للمساءلة، ومسارات التمويل المحلي.

---

[31] حكومة العراق. 2022. *المساهمات المحددة وطنيا للعراق* (باللغة العربية)؛ والأمم المتحدة. 2015. *اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. اعتماد اتفاق باريس، المادة 6*.

[32] على سبيل المثال، من خلال **البرنامج** المشترك للحماية الاجتماعية (بتمويل من الاتحاد الأوروبي) وصندوق التحول لتغيير الحياة التابع **للبرنامج**.

[33] استراتيجية داخلية خاصة بالمكتب القطري في العراق.

62- ولتعزيز الملكية والقيادة الحكوميتين، ستعطي عملية تعزيز القدرات الأولوية لإضفاء الطابع المؤسسي على آليات صنع القرار والتنسيق القائمة على الأدلة، وتضمين التخطيط الواعي بالمخاطر والمستجيب للصدمات في النظم الوطنية، وتعزيز المساءلة والشفافية لتعزيز المساعدة وبناء الثقة مع المجتمعات المحلية.

63- **النشاط 4:** تماشيا مع الأولويات الحكومية، سيعمل **البرنامج** مع المؤسسات الوطنية ودون الوطنية لتحسين الأداء الروتيني لنظم المساعدة الاجتماعية والغذائية واستجابتها للصدمات. وبالتوازي مع ذلك، سيبني **البرنامج** القدرات في مجال الاستجابة للصدمات من خلال دعم إدماج المعلومات المرتبطة بالطقس وآليات الإنذار المبكر المطورة في إطار الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية في مخططات المساعدة الاجتماعية والغذائية، بما يتيح توسيع البرامج بمرونة والاستجابة في الوقت المناسب أثناء الأزمات.[34]

64- وسيعمل **البرنامج** على بناء القدرات المؤسسية في مجالات التخطيط والتنفيذ والرصد من خلال نهج مرحلي، من أجل تيسير تسليم المسؤولية عن هذه الوظائف وتحسين القيمة مقابل المال. وسيركّز بناء القدرات على رقمنة الآليات الأساسية وإدماجها، بما في ذلك السجل الواحد، بما يعزز قابلية التشغيل البيني عبر برنامج شبكات الأمان الاجتماعي، ونظام التوزيع العام، ومخطط المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة، وسائر البرامج الوطنية؛ وتعزيز تحليلات البيانات لتوجيه الاستهداف وتحديد الأولويات؛ وتحسين الكفاية التغذوية للمساعدة الاجتماعية والغذائية[35] من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على البرنامج الوطني للوجبات المدرسية وإقامة روابط مع الأسواق المحلية؛ والتعاون مع منظمة العمل الدولية والبنك الدولي لتوسيع نطاق برامج أسواق التجزئة ومسارات التمكين الاقتصادي من أجل دعم التوقف عن تلقي المساعدة من برنامج شبكات الأمان الاجتماعي. وسيربط مشروع تجريبي 500 2 شخص مسجّلين في برنامج شبكات الأمان الاجتماعي بفرص الشمول المالي والعمل اللائق، بما يعود بالنفع على 500 12 شخص إضافي من أفراد الأسر. وسيوفّر المشروع التجريبي دعما لتطوير الأعمال للمشاركين الذين لديهم إمكانات تجارية. وسيقدّم **البرنامج** أيضا مساعدة تقنية شاملة للبرنامج الوطني للوجبات المدرسية.[36]

المواءمة مع الأولويات الوطنية

65- تتواءم الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية مع الحصيلتين الاستراتيجيتين 1 و3 لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وتدعم أولويات خطة التنمية الوطنية للعراق في ما يتصل بتعزيز القدرات المؤسسية وإصلاح المساعدة الاجتماعية، فضلا عن أهداف *رؤية العراق 2030* بشأن القدرة على الصمود والحوكمة الخاضعة للمساءلة.

5- تحديد الأولويات والاستدامة

نهج تحديد الأولويات

66- تعبر الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2026–2029 عن تحول نحو تنمية بقيادة وطنية وبتمويل مشترك. وقد تقلص التمويل الإجمالي للعمليات في العراق منذ عام 2018 مع انكماش ميزانيات العمل الإنساني في العالم، في حين تتوقع الجهات المانحة أن تتحمل الحكومات مسؤولية أكبر عن تلبية احتياجات شعوبها.

67- وفي هذا السياق، يعطي نهج **البرنامج** في تعبئة الموارد أولوية للاستثمار التحفيزي في تعزيز القدرة على الصمود وتعزيز النظم، مع الإبقاء على القدرة على الاستجابة الإنسانية في الطوارئ. وسيسعى **البرنامج** إلى إبرام ترتيبات لتقاسم التكاليف مع الحكومة، وتصميم برامج مهيكلة لإشراك المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، وتيسير الوصول إلى نوافذ تمويل

[34] تهدف استراتيجية **البرنامج** للمساعدة الاجتماعية والغذائية إلى وضع إجراءات تشغيل موحدة وتحسينها من أجل البرمجة المستجيبة للصدمات والتكيفية، بما في ذلك العمل الاستباقي. وستستند إجراءات التشغيل الموحدة هذه إلى معلومات الطقس ونظم الإنذار المبكر التي أنشئت في إطار الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية، وستحدد معايير التفعيل والعتبات وترتيبات التمويل ونقاط التكامل مع نظام التوزيع العام وبرنامج شبكات الأمان الاجتماعي، ومخطط المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة.

[35] يجري **البرنامج** تحليلا لسد فجوة المغذيات، سيتم الانتهاء منه في عام 2026. وسيُستخدم هذا التحليل في تصميم مساعدات اجتماعية وغذائية كافية تغذويا.

[36] يشمل ذلك استخدام الأدوات الرقمية لتعزيز قدرات الرصد والتقييم؛ ووضع استراتيجية وطنية للوجبات المدرسية؛ والتعاون مع جهات الاتصال في وزارة التعليم؛ وإنشاء آلية لصرف الأموال للوزارة بانتظام وعلى نحو يمكن التنبؤ به؛ ووضع مبادئ توجيهية للشراء؛ وإجراء دراسات لتوليد الأدلة لدعم التشريع الوطني. وقد طبقت الحكومة أداة التغذية في إطار نهج النظم لتحسين نتائج التعليم من أجل دعم برنامج الوجبات المدرسية؛ ولا تزال النتائج النهائية والتوصيات الصادرة عن عملية نهج النظم لتحسين نتائج التعليم بانتظار إقرارها من الحكومة.

المخاطر. وتدعم استراتيجية مركّزة لتعبئة الموارد هذا النهج المتنوع، وهي مصممة للحفاظ على الزخم في المجالات الرئيسة لميزة **البرنامج** النسبية، مع تقليل الاعتماد على الجهات المانحة التقليدية.

68- وسيسترشد تحديد الأولويات في إطار حافظة الخطة الاستراتيجية القطرية بالاحتياجات والجدوى التشغيلية والاستدامة. وخلال السنتين الأوليين من تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية، وفي إطار الحصيلة 1، ستركّز المساعدة الإنسانية التي يقدمها **البرنامج** على ضمان عدم ترك الأشخاص الضعفاء بدون دعم أثناء انتقالهم إلى النظم الحكومية، مع الإنهاء التدريجي لمساعدات **البرنامج** بحلول نهاية عام 2027. وستتحول معظم الموارد إلى الأنشطة في إطار الحصيلتين 2 و3 للخطة الاستراتيجية القطرية لتهيئة الظروف المواتية لتسليم المسؤولية عن أنشطة **البرنامج** إلى الحكومة على نحو مسؤول، حيث تظهر التقييمات القيمة المضافة **للبرنامج** على نطاق واسع وحيث يكون التأييد الحكومي الأقوى. وسيركّز تحديد الأولويات على إدارة المخاطر وإصلاح النظام الوطني للمساعدة الاجتماعية والغذائية. وستستهدف المساعدة المقدمة في إطار الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية جغرافيا المحافظات التي تضم أعلى تركّزات من النازحين والعائدين والمجتمعات المحلية المعرّضة للمخاطر، بما يضمن توجيه الموارد إلى الأشخاص الأكثر احتياجا والأقل قدرة على التكيف.

69- وتظهر بوضوح آثار نقص التمويل: إذا لم يتم توفير الموارد اللازمة للعمل في إطار الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية، فقد لا تُلبّى الاحتياجات الإنسانية، ما يعرّض للخطر انتقال العمليات الإنسانية إلى النظم الحكومية ويمكن أن يقوض مكاسب الاستقرار الاجتماعي. وإذا كان التمويل المخصص للأنشطة في إطار الحصيلتين 2 و3 للخطة الاستراتيجية القطرية غير كافٍ، فإن العراق يواجه مخاطر فقدان فرصة ثمينة لتعزيز الحلول الدائمة، وتقوية النظام الوطني للمساعدة الاجتماعية والغذائية، وبناء القدرة على الصمود قبل انسحاب الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. ولذلك، فإن توفير تمويل كافٍ ومتعدد السنوات للخطة الاستراتيجية القطرية أمر أساسي، ليس فقط لضمان تلبية الاحتياجات العاجلة للأشخاص الضعفاء، ولكن أيضا للانتقال بطريقة منظمة وفعالة إلى نظم بقيادة وطنية والحد من التكاليف الإنسانية في المستقبل.

استراتيجيتا الاستدامة والانتقال

70- تستند الخطة الاستراتيجية القطرية إلى تطوّر دور **البرنامج** من قيادة الاستجابة لحالات الطوارئ في سنوات الأزمة – من خلال تقديم مساعدات إنقاذ الأرواح على نطاق واسع والخدمات المشتركة – إلى الاضطلاع بدور تمكيني للنظم. وتستفيد الخطة الاستراتيجية القطرية من الاستثمارات السابقة، بما في ذلك نقل برنامج الوجبات المدرسية إلى الحكومة وإضفاء الطابع المؤسسي عليه بصورة تدريجية؛ وتصميم السجل الواحد للنظام الوطني للمساعدة الاجتماعية والغذائية؛ والمشاريع التجريبية في مجال التكيف الواعي بالمخاطر التي نُفذت في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2020–2024؛ وتعزيز نظم رصد الأمن الغذائي. وتشكل هذه الاستثمارات الأساس للمساعدة الاجتماعية والغذائية المقدمة بقيادة وطنية والمستجيبة للصدمات، ولتقليص مشاركة **البرنامج** في التنفيذ المباشر للعمليات خلال فترة تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية.

71- وسيتبع **البرنامج** نهجا مرحليا لزيادة التمويل الحكومي والملكية الحكومية، وتحديد مسار واضح لانسحابه من التنفيذ المباشر. وبدءا بترتيبات تقاسم التكاليف مع الحكومة، سيجري تصميم البرامج على نحو يستقطب استثمارات من المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص ونوافذ تمويل المخاطر. وسيعمل **البرنامج** في تعاون وثيق مع الحكومة لبناء القدرات المؤسسية من أجل الوصول إلى هذه التدفقات التمويلية وإدارتها والحفاظ على استمرارها، وبالتالي دعم استدامة النظم الوطنية على المدى الطويل. وخلال الفترة المشمولة بالخطة الاستراتيجية القطرية، ستتراجع المساهمة المالية **للبرنامج** تدريجيا لتصل إلى الصفر في عام 2029. وبحلول نهاية الخطة الاستراتيجية القطرية، من المتوقع أن تدير الحكومة جميع البرامج وتمولها، وسيقدم **البرنامج** مساعدة تقنية موجهة.

72- ويجري بالفعل تنفيذ هذا الانتقال، وتُستخدم موارد الجهات المانحة كعوامل محفزة لإنجاز الإصلاحات، وترسيخ القدرة الاحتياطية في النظم الوطنية، وتقليل المخاطر المرتبطة بتوسيع نطاق المبادرات، في حين يزداد التمويل المشترك الحكومي تدريجيا. وسيواصل **البرنامج** التركيز بقوة على تعزيز نظم متسمة بالكفاءة تعود بالنفع على الأشخاص الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وتشمل الإنجازات اللازمة التي ستُستخدم لتوجيه التحول المتوخّى في إطار هذه الخطة الاستراتيجية القطرية ما يلي: إغلاق مركز العائدين من شمال شرق الجمهورية العربية السورية وإدماج هؤلاء العائدين في النظم الحكومية بحلول عام 2027؛ وفتح مسارات فعّالة للتوقف عن الاعتماد على المساعدة تربط النظام الوطني للمساعدة الاجتماعية والغذائية

بدعم سبل كسب العيش بحلول عام 2028؛ ووضع استراتيجية وطنية للوجبات المدرسية وأدوات داعمة لها بحلول عام 2029. وسيقوم **البرنامج** أيضا بنقل الإدارة والتشغيل الكاملين لشبكات الرصد الوطنية المتكاملة المرتبطة بالطقس إلى الحكومة وإلى الهياكل المجتمعية بحلول عام 2029. وسيتم الاعتراف بهذه الهياكل وستنسق من خلال مؤسسات دون وطنية، وستتولى بصورة مستقلة إدارة أصول التكيف وقيادة العمل الاستباقي قبل حدوث الصدمات.

73- ويشكّل إضفاء الطابع المحلي ركيزة أساسية للانتقال المحدد في هذه الخطة الاستراتيجية القطرية. فإلى جانب العمل من خلال المؤسسات الحكومية لتعزيز السياسات والنظم والتمويل لمخططات المساعدة الاجتماعية والغذائية، سيقيم **البرنامج** شراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية، والمنظمات المجتمعية، والقطاع الخاص لضمان برامج مستدامة تقودها المجتمعات المحلية. وستشمل هذه المشاركة المنظمات النسائية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وستدعم الشراكات مع الجامعات والمعاهد التقنية المحلية نمو الخبرات العراقية في مجال تحليل الأمن الغذائي والتكيف الواعي بالمخاطر والمساعدة الاجتماعية والغذائية.

74- ولدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية، سيضع **البرنامج** استراتيجية للمساعدة الاجتماعية والغذائية للفترة 2026–2029 بالتعاون الوثيق مع الحكومة. وستشمل هذه الاستراتيجية خارطة طريق مفصلة للتمويل ونقل القدرات. وسيقوم **البرنامج** من خلالها بتعبئة آليات تكميلية، بما في ذلك صندوق التحول لتغيير الحياة، في إطار اتفاق تمويل أوسع يجمع بين تدفقات التمويل الإنساني والإنمائي والتمويل الابتكاري. ويهدف هذا النهج إلى توفير تمويل محفّز للمشاريع التجريبية المصممة لإثبات القدرة على تحقيق أثر واسع النطاق، وتسريع إضفاء الطابع المؤسسي على النظم الوطنية، واجتذاب مزيد من الاستثمارات المالية في حلول فعّالة من حيث التكلفة تعزّز القدرة على الصمود، والقيمة مقابل المال، والحصائل الإنمائية الطويلة الأجل.

75- وتفترض الخطة الاستراتيجية القطرية استمرار التزام الحكومة بتحمّل المسؤولية المالية عن النظم الوطنية. وإذا ما ضعف هذا الالتزام، فقد يتعثر الإنهاء التدريجي للمساعدة الإنسانية وإضفاء الطابع المؤسسي على برامج القدرة على الصمود، ما يعرّض الأشخاص الضعفاء اجتماعيا واقتصاديا لمخاطر انعدام الأمن الغذائي ويزيد من احتمال تجدّد الاحتياجات الإنسانية. وفي مثل هذا السيناريو، سيعاد تقييم قدرة **البرنامج** على الحفاظ على حضوره في العراق بعد عام 2029، مع ربط المشاركة المستقبلية بتوافر التمويل المحلي ووجود طلب واضح على المساعدة التقنية التي يقدمها **البرنامج**. وإذا لم يتوافر التمويل المحلي، سيوقف **البرنامج** تدريجيا جميع أنشطته في العراق بعد استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية القطرية.

76- وتشمل المخاطر الرئيسية التي يواجهها تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية الضغوط المالية المرتبطة بتقلب أسعار النفط، وتصاعد أثر الصدمات وعوامل الإجهاد المرتبطة بالطقس، واحتمال حدوث عدم مساواة في حال لم تعالج الإصلاحات بشكل كاف التفاوتات في مختلف المجالات. وتشمل تدابير تخفيف هذه المخاطر إجراء حوارات مستمرة بشأن السياسات؛ والدعوة إلى تصميم برامج منصفة؛ والتمويل المتنوع من خلال المؤسسات المالية الدولية ونوافذ تمويل المخاطر؛ والحفاظ على قدرة للطوارئ وقدرة احتياطية لحماية مكاسب الأمن الغذائي والتغذية خلال فترات الأزمات.

الملحق الأول

موجز خط الرؤية للخطة الاستراتيجية القطرية للعراق (2026-2029)			
مجال التركيز	**الاستجابة للأزمات**	**بناء القدرة على الصمود**	**بناء القدرة على الصمود**
حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية	**الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية** تمكُّن السكان المتضررين من الأزمات في العراق، بمن فيهم النازحون داخليا والعائدون، من تلبية احتياجاتهم الغذائية والاحتياجات الأساسية الأخرى في أثناء الأزمات وبعدها.	**الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية** تمتّع السكان المستهدفين في العراق بسبل كسب عيش أكثر قدرة على الصمود واستفادتهم من النظم الغذائية المحسنة بحلول عام 2029.	**الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية** امتلاك المؤسسات الوطنية ودون الوطنية في العراق قدرات ونظما معززة في مجالات التحليل والسياسات والبرامج لتوفير دعم أفضل للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والسكان الضعفاء، بحلول عام 2029.
الأنشطة	**النشاط 1** تقديم مساعدة غير مشروطة إلى النازحين داخليا والعائدين وغيرهم من السكان المتضررين من الأزمات.	**النشاط 2** تزويد المجتمعات المحلية المستهدفة بحلول تكيفية من أجل إنشاء الأصول وتحسين النظم الغذائية، مع تعزيز قدرات المجتمعات المحلية على إدارة الصدمات وعوامل الإجهاد.	**النشاط 4** تقديم الدعم التقني والتحليلي والتشغيلي لتعزيز مخططات المساعدة الاجتماعية والغذائية الوطنية، وتحسين الأمن الغذائي والتغذية على نطاق واسع.
		النشاط 3 تنفيذ مشاريع في مجال بناء القدرة على الصمود للأفراد المستهدفين والمجتمعات المحلية المستهدفة، لصالح الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى وبالنيابة عنها.	

الملحق الثاني

الرصد والتقييم والأدلة وإدارة المخاطر

ترتيبات الرصد والتقييم وتوليد الأدلة

1- ستوجه نتائج الرصد والتقييم اللذين يركزان على الأشخاص والمستندين إلى المخاطر تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية. وستتبع الأنشطة إطار النتائج المؤسسية **للبرنامج** للفترة 2022-2025 والحد الأدنى من متطلبات مؤشرات العمليات والنواتج والحصائل. وسيعمل المكتب القطري، بالتعاون مع الوحدات التقنية في **البرنامج** والشركاء من الأمم المتحدة والنظراء الحكوميين، على وضع أطر رصد مواضيعية لتوجيه مبادرات القدرة على الصمود والتنمية المحددة السياق.

2- وستُستخدم القياسات والتحليلات في إثراء مناقشات محور العمل الإنساني والتنمية والسلام والإدارة التكيفية. وسيركز **البرنامج** على فعالية البرامج المراعية للتغذية والواعية بالمخاطر والتي تبني القدرة على الصمود. وستسترشد القرارات التشغيلية بالأدلة، في حين سيدعم **البرنامج** السلطات المركزية والمحلية والشركاء في تعزيز نظم البيانات والقدرات التحليلية، بما في ذلك من خلال التدريب على جمع وتحليل بيانات الأمن الغذائي والضعف، من أجل تسليم المسؤولية عن الرصد والتقييم تدريجيا إلى الحكومة.

3- وسيمتثل الرصد للمعايير المؤسسية، مع تصنيف بيانات الحصائل بحسب الجنس والعمر والإعاقة. وسيعزز **البرنامج** نظم الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم، وسيدمجها في صنع القرار، وسيقوم بالتوسع في الرصد الذي تجريه أطراف ثالثة لتكملة القدرات الداخلية. وفي إطار خطة الرصد والتقييم للخطة الاستراتيجية القطرية، سيجري **البرنامج** تقييما لامركزيا في عام 2026 بشأن سبل كسب العيش والبرمجة الواعية بالمخاطر في إطار النشاط 2؛ واستعراضا في منتصف المدة؛ وتقييما للخطة الاستراتيجية القطرية في عام 2027.

4- وسيساهم **البرنامج** أيضا في عمليات تقييم إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، حيثما يكون ذلك مناسبا، من خلال توفير البيانات والأدلة المستمدة من رصد الخطة الاستراتيجية القطرية ومن التقييمات المركزية واللامركزية. وستدعم هذه المساهمات المواءمة مع جهود منظومة الأمم المتحدة الأوسع وستعزّز أطر المساءلة المشتركة.

5- وسيعزز **البرنامج** المساءلة أمام الأشخاص المتضررين، بما يضمن حصولهم على المساعدة بطريقة آمنة وكريمة وغير تمييزية. وستُستخدم المشاركة المجتمعية وآليات التعقيبات المجتمعية ورصد العمليات لجمع آراء المستفيدين والتصرّف بناء عليها. وستعكس آليات التعقيبات المجتمعية قنوات التواصل المفضّلة، مع حلقات تعقيب مغلقة لدفع التعديلات في البرامج.

إدارة المخاطر وتدابير التخفيف

6- يحتفظ المكتب القطري بلجنة رقابة لدعم اتخاذ القرارات الواعية بالمخاطر. وسيشكل سجل للمخاطر القطرية، متوائم مع بيانات **البرنامج** بشأن مدى تقبل المخاطر، أساسا للتحديد الاستباقي للمخاطر الناشئة والمستمرة والاستجابة لها.

المخاطر الاستراتيجية

7- يعرّض تقلص تمويل العمل الإنساني ومحدودية التمويل المتعدد السنوات قدرة **البرنامج** على تلبية الاحتياجات الإنسانية وبناء القدرة على الصمود للمخاطر. ولتخفيف هذه المخاطر، سيواصل **البرنامج** جهوده في مجال الدعوة؛ والسعي إلى الحصول على تمويل مستقر ومرن ومتعدد السنوات؛ ومواصلة البرمجة المشتركة والشراكات مع القطاع الخاص؛ واستكشاف سبل تمويل مبتكرة، بما في ذلك حملات التبرعات من الأفراد وتدفقات التمويل المواضيعي.

8- وعلى الرغم من استقرار الوضع في العراق، فإن عدم الاستقرار الإقليمي، إلى جانب الانتقالات والتقليص التدريجي لبعثات الأمم المتحدة، يشكل خطرا على عمليات **البرنامج**. وقد تؤدي هذه الديناميات إلى تضييق نطاق التغطية الأمنية،

وتؤثر على وصول المساعدات الإنسانية، وتتطلب من **البرنامج** تحمل مسؤولية أكبر عن إدارة المخاطر. وسيقوم **البرنامج** بمواءمة تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية مع أطر البعثات المشتركة بين الوكالات، وتعزيز التنسيق مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن والمؤسسات الأمنية الحكومية، ودمج التخطيط للطوارئ القائم على السيناريوهات، مع وضع معايير تفعيل واضحة لتحديد متى يتم توسيع نطاق الحضور أو تقليصه. ويشمل رصد التهديدات الاستهداف المحتمل للموظفين والقوافل والمرافق، بينما تتّبع نظم الإنذار المبكر التطورات السياسية والاضطرابات المحلية.

9- تؤدي الندرة الحادة في المياه والتدهور البيئي إلى النزوح والاحتجاجات وانهيار سبل كسب العيش، ولا سيّما في جنوب العراق. وتنطوي هذه الضغوط على خطر التصعيد إلى عنف محلي وعدم استقرار اجتماعي، بما يقوّض مكاسب القدرة على الصمود وإمكانية الحصول على المساعدة. وسيقوم **البرنامج** بإجراء رصد متكامل للمخاطر، ووضع نُظم للإنذار المبكر، والاستعداد لحالات الطوارئ المرتبطة بالأزمات المفاجئة المتعلقة بالطقس. وسيضمن العمل مع السلطات الوطنية والمحلية المواءمة مع الاستراتيجيات الحكومية، في حين سيدعم التعاون مع المجتمعات المحلية والكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الوصول الآمن للأشخاص المحتاجين والاستمرارية التشغيلية.

المخاطر التشغيلية

10- على الرغم من التقدم الذي أحرزته الحكومة، فإن الفجوات المستمرة في القدرات المرتبطة بالخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني تهدد قدرة **البرنامج** على تقديم التحويلات القائمة على النقد وتطبيق الحلول القائمة على التكنولوجيا. وتزيد القدرات الوطنية المحدودة للمشاركة المجتمعية من هذه المخاطر. ولمعالجة هذه التحديات، سيعمل **البرنامج** مع الحكومة على إدماج معايير الأمن في متطلبات البرمجيات، وتعزيز نظم الرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية، ووضع استراتيجية للمشاركة المجتمعية من أجل دعم نظام مساعدة اجتماعية وغذائية مملوك وطنيا.

11- الشفافية والمساءلة مبدآن أساسيان في تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية وتنفيذها، ويواصل **البرنامج** العمل مع النظراء الحكوميين لتضمين هذه المبادئ في جهود تطوير النظم وتعزيز القدرات. ومن خلال استراتيجية المشاركة المجتمعية وتقارير الأداء السنوية، بما في ذلك التقارير القطرية السنوية، يعزز المكتب القطري الشفافية العامة والتعلم والمساءلة عن النتائج. وكجزء من وضع الخطة الاستراتيجية القطرية والتخطيط للانتقال، سيجري المكتب القطري تقييما لمخاطر التدليس والفساد وتحديثه بانتظام ضمن سجل مخاطر المكتب القطري، بما يضمن تحديد إجراءات التخفيف واستعراضها لدعم اتخاذ قرارات إدارية مستنيرة.

12- ويتعرض الموظفون الذين يتنقلون على الطرق العالية المخاطر لحوادث أمنية، بما في ذلك نقاط التفتيش والاشتباكات المسلحة وأنشطة الميليشيات، ولا سيّما خارج المراكز الحضرية الكبرى. سيفرض **البرنامج** الامتثال الصارم لنظام الأمم المتحدة لإدارة المخاطر الأمنية وتدابير إدارة المخاطر الأمنية، والتحقق من المسارات وتطبيق نماذج الانتشار الميداني التكيفي.

13- وتشكل ظواهر الطقس القصوى، بما في ذلك موجات الحر والعواصف الرملية والفيضانات، مخاطر على سلامة الموظفين واستمرارية العمليات من خلال تعطيل المرافق وخدمات المرافق العامة والاتصالات. وتفاقم القيود على الموارد التي تؤثر على خدمات الحراسة هذه المخاطر. وسينفذ **البرنامج** تخطيط استمرارية الأعمال وسيفرض حدا أدنى من المعايير للمرافق مع توفير خدمات مرافق عامة احتياطية.

المخاطر الائتمانية

14- تشكل مستويات النزاع المتقلبة مخاطر على سلامة وأمن موظفي **البرنامج** والشركاء المتعاونين، فضلا عن الوصول التشغيلي. ولتخفيف المخاطر التي يتعرض لها الموظفون، سيُطبّق **البرنامج** تحليل مراعاة ظروف النزاع، ويحتفظ بقدرات من حيث الموظفين المخصصين، ويلتزم ببروتوكولات الأمم المتحدة بشأن الأمن. وسيحافظ **البرنامج** على أطر قوية لإدارة المخاطر وخطط احتياطية لحماية العاملين.

15- ويُطبّق **البرنامج** إطار إدارة المخاطر المؤسسية، بما في ذلك سياسة مكافحة التدليس والفساد، لضمان اتخاذ تدابير متينة للوقاية والكشف والاستجابة. ويشمل ذلك عمليات العناية الواجبة المنهجية للشركاء واستخدام منصات رقمية لإدارة المستفيدين والتحويلات القائمة على النقد مع ضوابط مالية قوية تقلل إلى أدنى حد من مخاطر التدليس وتعزز عمليات المراجعة والمساءلة.

الضمانات الاجتماعية والبيئية

16- نظرا لأن الأعراف الاجتماعية التقييدية والحواجز الهيكلية تقوض إمكانية الحصول على المساعدة والفرص بطريقة منصفة، سيسعى **البرنامج** إلى التصدي لحواجز محددة تواجها النساء، بما في ذلك محدودية الوصول إلى الموارد الإنتاجية مثل الأراضي والتحكم بها، وفرصهن المحدودة في الحصول على عمل في القطاع الرسمي مقارنة بالرجال. وسيعمل موظف مخصص مع أفرقة البرامج لضمان تركيز برامج **البرنامج** على الأشخاص، مع مراعاة الأعراف الاجتماعية والحواجز الهيكلية ومراعاة ظروف النزاع والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين. وستصمم جميع الأنشطة بعناية لتجنب إلحاق ضرر غير مقصود. وسيحدد **البرنامج** المخاطر الناشئة عن ديناميات النزاع وسيخففها حيثما أمكن، وسيضمن وجود آليات تعقيبات مجتمعية يمكن الوصول إليها بسهولة.

17- وستلتزم الخطة الاستراتيجية القطرية بإطار الاستدامة البيئية والاجتماعية **للبرنامج**، وسيتم إجراء فحص للمخاطر البيئية والاجتماعية لتحديد المخاطر وإدارتها على النحو المناسب. وستُصمَّم البرامج المرتبطة بالطقس وبناء القدرة على الصمود بطريقة سليمة بيئيا واجتماعيا، باستخدام نُهج التخطيط المجتمعي لتعزيز تماسك النسيج الاجتماعي والحد من النزاعات المحتملة على الموارد. وبالإضافة إلى تخفيف المخاطر، ستهدف البرامج إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الفوائد البيئية والاجتماعية حيثما أمكن.

18- وسيضمن **البرنامج** مواءمة الخطة الاستراتيجية القطرية مع سياساته بشأن الحماية والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين، والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وسيُقيّم **البرنامج** مخاطر الحماية ويكيّف الأنشطة وفقا لذلك. وبهدف التصدي لمخاطر الحماية، سيُدرّب **البرنامج** الموظفين والشركاء، وسيرفع مستوى الوعي بين المجتمعات المحلية المتضررة، وسيعزز إجراءات الإبلاغ والإحالة الداخلية.

الملحق الثالث

توزيع ميزانية احتياجات الحافظة القطرية وتكاليفها بحسب حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية

الجدول 1: ميزانية احتياجات الحافظة القطرية *(دولار أمريكي)*						
حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية	**النشاط**	**2026**	**2027**	**2028**	**2029**	**المجموع**
1	1	4 859 340	1 953 229	0	0	**6 812 568**
2	2	17 126 214	17 483 772	15 714 569	14 945 433	**65 269 988**
	3	2 162 595	2 198 936	0	0	**4 361 531**
3	4	7 724 622	6 136 306	4 514 217	4 245 045	**22 620 190**
المجموع		**31 872 771**	**27 772 242**	**20 228 787**	**19 190 478**	**99 064 278**

الجدول 2: التوزيع الإرشادي للتكاليف بحسب حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية *(دولار أمريكي)*				
	الحصيلة الاستراتيجية 1 للبرنامج	**الحصيلة الاستراتيجية 3 للبرنامج**	**الحصيلة الاستراتيجية 4 للبرنامج**	**المجموع**
	الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية	**الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية**	**الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية**	
مجال التركيز	**الاستجابة للأزمات**	**بناء القدرة على الصمود**	**بناء القدرة على الصمود**	
التحويلات	5 033 314	49 465 523	16 347 960	**70 846 797**
التنفيذ	456 583	6 345 107	1 729 562	**8 531 252**
تكاليف الدعم المباشرة	906 881	9 837 275	3 162 094	**13 906 250**
المجموع الفرعي	**6 396 778**	**65 647 905**	**21 239 615**	**93 284 298**
تكاليف الدعم غير المباشرة	415 791	3 983 614	1 380 575	**5 779 980**
المجموع	**6 812 568**	**69 631 519**	**22 620 190**	**99 064 278**

الملحق الرابع

الجدول 3: المستفيدون بحسب السنة					
السنة	**1**	**2**	**3**	**4**	**المجموع**
مجموع المستفيدين (بدون تداخل)	27 050	20 050	9 750	7 450	**64 500**

الملحق الخامس

الحصص الغذائية *(غرام/شخص/يوم)* وقيمة التحويلات القائمة على النقد *(دولار أمريكي/شخص/يوم)* بحسب حصيلة الخطة الاستراتيجية والنشاط			
	الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية		**الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية**
	النشاط 1		**النشاط 2**
نوع المستفيدين	**العائدون من الجمهورية العربية السورية واللاجئون**	**جميع النازحين داخليا الآخرين**	**التدريب في مجال سبل كسب العيش**
الطريقة	**التحويلات القائمة على النقد**	**التحويلات القائمة على النقد**	**التحويلات القائمة على النقد**
التحويلات القائمة على النقد	0.76	1.27	1.67
عدد أيام التغذية في السنة	360	360	20

الملحق السادس

روابط إلى الموارد التقنية والموارد ذات الصلة

يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات المتعلقة بالجوانب التشغيلية وبالميزانية من خلال بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية.[1]

وستُقدم معلومات محددة لكامل فترة الخطة الاستراتيجية القطرية، وستُحدّث سنويا، وتشمل ما يلي:

أ) طريقة التحويل لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية.

ب) لمحة عامة عن المستفيدين، بحسب الفئة العمرية والجنس وحالة الإقامة، وبيانات عن المستفيدين مصنفة بحسب فئة المستفيدين والجنس وطريقة التحويل لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية؛

ج) توزيع الحصص الغذائية أو التحويلات لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية؛

د) توزيع التحويلات بحسب الطريقة؛

ه) معلومات كمية، بالقيمة بالدولار الأمريكي، لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية، وبحسب عدد الأطنان عند الاقتضاء؛

و) خطة لتحديد الأولويات تعاير خطط التنفيذ بما يتماشى مع الآفاق المتوقعة للموارد.

[1] وفق التكليف بموجب سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية لعام 2016.